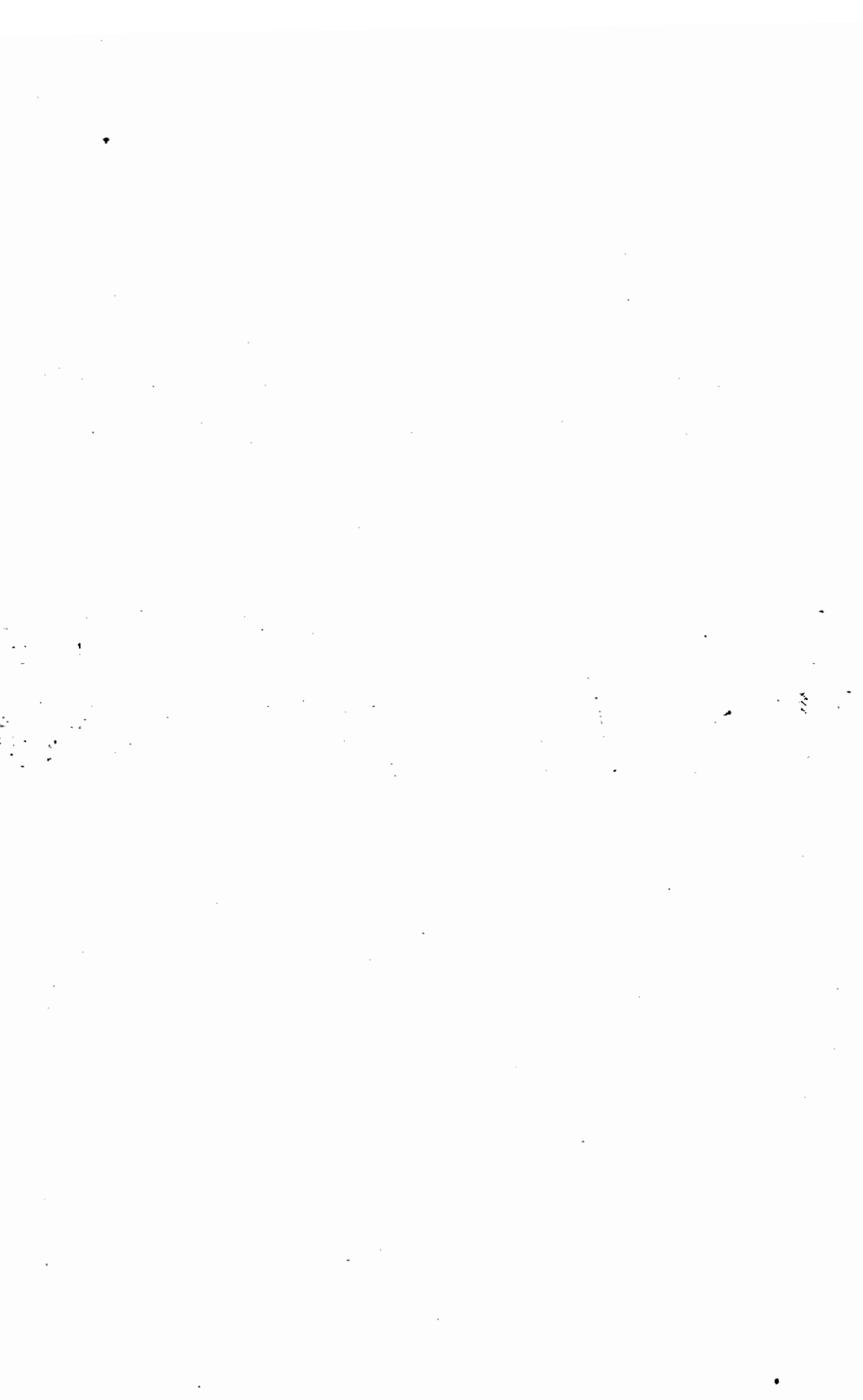


تقييم جودة المعايير المحاسبية
دراسة تحليلية مقارنة
بين البيئة المصرية والبيئة السعودية

دكتور

أحمد سعيد قطب حساتين



بسم الله الرحمن الرحيم

تقييم جودة المعايير المحاسبية

دراسة تحليلية مقارنة

بين البيئة المصرية والبيئة السعودية

مستخلص البحث

المعايير المحاسبية تعد بمثابة مجموعة من القواعد المحاسبية المتفق عليها والمتعارف على إستخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس الأحداث الإقتصادية التي تؤثر على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي وكيفية إيصال المعلومات الناتجة عن تلك المعالجات إلى الأطراف المستفيدة منها، بهدف تحسين جودة الممارسات المحاسبية لخدمة المستفيدين من تلك القوائم. ولقد تعدت أساليب تقييم جودة تلك المعايير ومدى تحقيقها لأهدافها في خدمة الأطراف المستفيدة. في ضوء ذلك قلمت تلك الدراسة على تقييم جودة المعايير المحاسبية في بيئتين مختلفتين هما مصر والسعودية، حيث تمثلت المشكلة الرئيسية للبحث في محاولة تقييم إيجابيات لتساويين هاميين هما: ما مدى جودة المعايير المحاسبية في الدولتين؟ ما مدى تأثير إختلاف منهجية إصدار المعايير على ملامتها وجودتها في سوق المال؟ ومن خلال الدراسة الميدانية على سوق الأوراق المالية في الدولتين توصلت الدراسة إلى أن هناك محتوى إعلامي إضافي إيجابي للمعلومات المحاسبية باعتبارها نتاج تطبيق المعايير المحاسبية وقد ظهر ذلك من خلال زيادة المقدر المحاسبية للمعلومات المحاسبية خلال الفترة ما بعد تطبيق المعايير المحاسبية عن الفترة ما قبل تطبيق المعايير. كما أوضحت الدراسة أن منهجية وضع المعايير تؤثر على مدى جودة المعايير المحاسبية، حيث أوضحت الدراسة أن منهج وفلسفة إعداد المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية يعد أكثر نجاحا في تفعيل دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية. وقد إتضح ذلك من ارتفاع المقدر التفسيرية الإضافية التي أضافتها تلك المعايير للمعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية السعودية عن تلك الخاصة بالبيئة المصرية.

المبحث الأول: طبيعة المشكلة ومنهج الدراسة

١-١ طبيعة المشكلة

تتمثل الوظيفة الأساسية للمحاسبة في تقديم المعلومات الملائمة والكافية للمستخدمين لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم. كما تعتبر النظم المحاسبية أحد الأركان الرئيسية لنجاح أسواق رأس المال، لذا فإن كفاءة هذه النظم تتعكس بدورها على كفاءة تلك الأسواق. ويمكن التعبير عن كفاءة النظم المحاسبية بأكثر من أسلوب ولكن يمكن القول

بصفة عامة أن كفاءة هذه النظم تتحدد بمدى تحقيقها لأغراض الإفصاح والشفافية حيث تعتبر بمثابة مرآة تعكس كل ما يتعلق بالمنشأة بصورة صادقة وواضحة للأطراف ذات الصلة.

وحتى تتحقق وظيفة النظم المحاسبية فى خدمة مختلف فئات المستفيدين من القوائم المالية فإن هناك مجموعة من المعايير المحاسبية التى تتناول تحديد القواعد العامة للمعالجات المحاسبية وتحديد طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها فى القوائم المالية. وبالتالي فإن تلك المعايير هدفها تحقيق عدالة تعبير البيانات... عما تمثله من ظواهر إقتصادية وإستيفاء متطلبات الإفصاح المالى فيها وموضوعية قياس هذه البيانات وملاءمتها للغرض المحدد لها فى ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. كما أن وجود تلك المعايير المحاسبية يضمن نوعاً من الثقة فى مدى مصداقية التقارير المالية.

وتفتقد الكثير من الدول النامية إلى وجود أسواق رأسمال ذات كفاءة نظراً لعدم وجود أنظمة معلومات جيدة ومنها النظم المحاسبية. ويعزو الكثيرون ذلك إلى عدم وجود معايير محاسبية أو أن المعايير المستخدمة تعتبر غير ملائمة لظروفها البيئية وإحتياجات التنمية فيها (AAA 1976-1977). ومن هنا لجأت الكثير من الدول النامية ونتيجة لحاجتها إلى الأخذ بأسباب التنمية إلى تطبيق معايير محاسبية قد لا تلائم خصائصها البيئية كما هو الحال عند إستعارتها لمعايير المحاسبة المطبقة فى دول رائدة أو تطبيق المعايير الدولية، ونتج عن ذلك الكثير من المشكلات حيث أن هذه المعايير لم تكن بمستوى الجودة المطلوبة وبالتالي لم تلبى إحتياجات المستخدمين وأسواق رأس المال المحلية.

وفى الأونة الأخيرة وفى ظل الإتجاهات السريعة نحو العولمة إتجهت الكثير من الدول إلى محاولة توفير خصائص معينة لأسواق الأوراق المالية فيها حتى تأخذ مكاناً متقدماً فى أسواق المال العالمية عن طريق إصدار المعايير المحاسبية من خلال جهة مرجعية معينة يكون لها سلطة لإصدار معايير محاسبية جديدة أو تعديل المعايير القائمة فى حالة ثبوت عدم تحقيقها للشروط والخصائص العلمية والعملية للمعايير. وقد إنتهجت بعض الدول فى ذلك تبنى معايير المحاسبة الدولية على أساس أن ذلك يضمن إتساق المعايير الصادرة مع بعضها البعض مما ينعكس بصورة مباشرة على شكل ومضمون القياس والإتصال المحاسبى فى أى دولة، وبالتالي خصائص المعلومات المحاسبية التى يتم إعدادها فى ضوء تلك المعايير. فى حين أن دولاً أخرى تبنت إصدار معايير محلية تعكس الخصائص المميزة لإطار المعرفة المحاسبية والأهداف النابعة من الظروف البيئية السائدة فيها. وتعتبر مصر من الدول التى طبقت البديل الأول حيث تم وضع المعايير المحاسبية المصرية فى ضوء المعايير الدولية. كما تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التى تبنت عملية إصدار معايير محلية. ومع وجود هذين النموذجين المختلفين فى منهجية إصدار المعايير المحاسبية يظهر سؤال هام فى هذا الصدد يتعلق بمدى جودة المعايير المحاسبية فى كل من الدولتين وما هى أهم المؤشرات التى يمكن إستخدامها فى هذا الصدد؟

ولقد تناولت الكثير من الدراسات موضوع جودة المعايير المحاسبية من وجهات نظر عديدة، وكان الهدف الأساسي المشترك لها هو الوصول بالمعايير المحاسبية إلى مستوى معين من الفاعلية في تلبية إحتياجات المستخدمين وتنشيط ورفع كفاءة أسواق رأس المال. ويعبر مفهوم جودة المعايير عن أكثر من معنى، فقد يستخدم ليشير إلى مدى إستيفاء تلك المعايير لخصائص ومواصفات معينة في صورة مقومات مستهدفة، وفي تلك الحالة فإنه يجب توافر إتفاق عام حول هذه المقومات وكيفية قياسها. من ناحية أخرى فإن جودة المعايير المحاسبية يمكن إعتبارها جوهرها له مظهر آخر يقاس به ألا وهو جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق تلك المعايير، وفي هذه الحالة يشير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية إلى الخصائص الأساسية التي يجب توافرها في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لكي تكون مفيدة لمستخدميها، ويتطلب هذا المفهوم تحديد قواعد عامة يتم في ضوئها تحديد المعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية بالإضافة إلى القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية الناتجة عن كل معيار. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد القائمين بإعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي تحديد الأهمية النسبية والتمييز بين ما يعد أيضاً ضرورياً وما لا يعد كذلك. وبصفة عامة يتم تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يركز إهتمامها على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في إتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة.

في ضوء ما تقدم فإن مشكلة البحث الرئيسية تتمثل في محاولة تقديم إجابات لتساؤلات معينة أهمها: ما مدى جودة المعايير المحاسبية في كل من مصر والسعودية؟ ما مدى تأثير منهجية إصدار المعايير على ملاعمتها وجودتها في سوق المال؟ فمع إختلاف منهج صياغة المعايير وبالتالي مدى فاعليتها في البيئة المحيطة بها في كلا البلدين وزيادة الدولتين في المنطقة العربية من حيث دور وحجم سوق الأوراق المالية والتطور المهني في مجال وضع المعايير المحاسبية، فإن ذلك يمثل نقطة إنطلاق قوية تدعم وتبرر إختيار الدولتين كأساس للجانب الميداني بصدد إختبار جودة المعايير المحاسبية.

٢-١ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي :

١. التعرف على أهم المناهج والأساليب المتعارف عليها في الفكر المحاسبى لتقييم جودة المعايير المحاسبية ومدى جدواها لخدمة المتعاملين في سوق المال.
٢. إختيار أكثر هذه المناهج والأساليب ملائمة للظروف البيئية في كل من مصر والسعودية لتقييم جودة المعايير المحاسبية في كلا البلدين.
٣. قياس جودة المعايير المحاسبية الصادرة في كل من مصر والسعودية في ضوء المنهج المقترح.

تتبع أهمية هذا البحث من الإعتبرات التالية:

١. تقدم الحكومات فى كل من مصر والسعودية برامج إصلاح إقتصادي لمواكبة التطورات العالمية من بينها تطوير ورفع كفاءة سوق رأس المال، والتي تتطلب بدورها ضرورة توافر الإفصاح والشفافية فى أسواق المال. وتؤدى المعايير المحاسبية الجيدة دورا أساسيا فى هذا الصدد.
٢. تمتع كلا البلدين بمكانة متقدمة بين دول المنطقة العربية من حيث إهتمامهما بإصدار أو تبني معايير محاسبية ذات جودة عالية تلائم المتطلبات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية.
٣. تركيز معظم الدراسات والبحوث المحاسبية على مرحلة صياغة وإعداد المعايير دون مرحلة تقييم مدى جودة ونوعية هذه المعايير، مما يتطلب بذل مزيد من الجهد فى هذا الصدد حتى يمكن معالجة أى قصور فى جودة المعايير القائمة والمساعدة فى إصدار المعايير الجديدة على مستوى جودة عال ومناسب.

٤-١ منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث تقوم الدراسة على إتباع منهج تكاملى يجمع بين الأسلوب الإستقرائى-والأسلوب الإستنباطى. فمن خلال الدراسة التحليلية للدراسات النظرية والتطبيقية المرتبطة بمجال ومشكلة البحث يمكن التعرف على أهم المناهج المستخدمة فى تقييم جودة المعايير المحاسبية. كما يمكن الوصول إلى فروض خاصة بجودة المعايير فى مجتمعى الدراسة (مصر والسعودية). ومن خلال الدراسة الميدانية يمكن إستقراء الحقائق الفعلية لواقع جودة المعايير المحاسبية وتقديم بعض الدلائل الميدانية التى تشير إلى تحقق جودة المعايير المحاسبية فى كل منهما.

٥-١ فروض البحث

إنطلاقا من الأهداف الرئيسية للبحث يمكن صياغة الفروض الأساسية التالية:

١. يختلف المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية كتعبير عن جودة المعايير المحاسبية بين الفترتين السابقة لإصدار وتطبيق المعايير المحاسبية واللاحقة لها فى البيئة المصرية.
٢. يختلف المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية كتعبير عن جودة المعايير المحاسبية بين الفترتين السابقة لإصدار وتطبيق المعايير المحاسبية واللاحقة لها فى البيئة السعودية.

٣. يختلف المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية كتعبير عن جودة المعايير المحاسبية من حيث التأثير على سوق الأوراق المالية باختلاف منهجية وضع المعايير بين البيئتين المصرية والسعودية.

٦-١ حدود البحث

هناك مدخلان يمكن إتباعهما فى تمام عملية تقييم جودة ونفعية المعايير المحاسبية أولهما يقضى بتقييم جودة المعايير مجتمعة دون تحديد نتائج التقييم على مستوى كل معيار بصورة منفردة. وثانيهما يقضى بتقييم جودة ونفعية كل معيار بصورة مستقلة والوصول إلى ترتيب تفضيلى للمعايير الصادرة بهدف تحديد ما هو دون المستوى منها وبالتالي يحتاج إلى تعديل. وقد إتبع الباحث المدخل الأول حتى يمكن تتبع نواحي الفاعلية على مستوى المعايير بصفة عامة وعلى أسس أن ذلك يعطى تقييما شاملا لسياسة وضع المعايير المحاسبية بالمجتمع.

٧-١ تنظيم البحث

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقا لأهدافه تم تنظيم بقية الدراسة فى خمسة أجزاء رئيسية حيث خصص المبحث الثانى لعرض المقومات الرئيسية للمعايير المحاسبية والمناهج الفكرية المختلفة لتقييم جودة تلك المعايير. فى حين خصص المبحث الثالث للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث. ويتعرض المبحث الرابع للإطار أو المنهج المقترح لتقييم جودة المعايير المحاسبية. أما المبحث الخامس فيتناول الدراسة الميدانية. ويعرض المبحث السادس والأخير لخلاصة ونتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الثانى: المعايير المحاسبية ومنهجيات التقييم

١-٢ المقومات الرئيسية للمعايير المحاسبية

تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة مجموعة من القواعد المحاسبية المتفق عليها والمتعارف على إستخدامها كمرشد أساسى لتحقيق تجانس المعالجات فى قياس الأحداث الإقتصادية التى تؤثر على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالى وكيفية إيصال المعلومات الناتجة عن تلك المعالجات إلى الأطراف المستفيدة منها، فهى تهدف إلى تحسين جودة الممارسات المحاسبية لخدمة المستفيدين من تلك القوائم. وهناك عدد من المقومات الرئيسية الواجب توافرها فى المعايير المحاسبية (الوابل ١٩٩٧) والتى يمكن عرضها على النحو التالى:

١. الملاءمة بمعنى تلاؤم المعايير المحاسبية مع الأهداف التي تصبو المحاسبة إلى تحقيقها بحيث يتم صياغة المعايير في ضوء أهداف المحاسبة، وما تسعى إلى توفيره من معلومات لتلبية إحتياجات المستفيدين منها.
٢. القبول بمعنى قبول المعايير من جانب المستخدمين لها والمستفيدين منها والمتأثرين من الأطراف ذات العلاقة بها، وهو الأمر الذي يحقق لها خاصية القبول العام أو التعارف على إستخدامها.
٣. التجانس حيث يجب أن يتحقق التناسق بين المعايير المختلفة التي يتم إصدارها في تواريخ مختلفة ولعناصر مختلفة بحيث لا يكون بينها أى مجال للتعارض.
٤. المواءمة بمعنى أن تكون المعايير إنعكاسا للظروف البيئية التي تنطلق منها، بحيث ترتبط هذه المعايير بالظروف والإعتبارات البيئية السائدة فى المجتمع الذى تطبق فيه.
٥. الحياد بمعنى عدم التحيز تجاه بلوغ نتيجة محددة مقدما أو الدفع إلى أسلوب سلوكى معين. بمعنى إستقلال تنظيم المهنة وعملية إصدار المعايير بقدر الإمكان عن أى افتراض مسبق لتقييم أهداف مستخدمى التقارير المالية.

٢-٢ منهجيات تقييم المعايير المحاسبية

أن من أهم وسائل تطوير دور نظم المعلومات المحاسبية لكى تواكب التطور فى الظروف الإقتصادية وفى بيئة الأعمال والتنظيمات هو إعداد وإصدار المعايير المحاسبية، ليتحدد فى ضونها أساليب وإجراءات قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالى للمنشأة ونتيجة أعمالها وإيصال نتائج القياس إلى الأطراف المستفيدة ذات الصلة. فتلك المعايير تمثل مرشدا للتطبيق السليم للأسس والمفاهيم المحاسبية لكى يمكن تحقيق الإستفادة القصوى من البيانات والمعلومات المحاسبية. وقد تعددت المناهج الفكرية بصدد تقييم منفعة المعايير المحاسبية وبالتالي المعلومات المحاسبية المستمدة من تطبيقها وذلك طبقا لوجهة النظر الخاصة للقائم بعملية التقييم. ويرى الباحث بإمكانية تقسيم هذه المناهج تحت أربع مجموعات رئيسية كالاتى:

٢-٢-١ المنهج الذى يعنى بوجهة نظر واضع المعايير المحاسبية.

يقوم هذا المنهج على التقييم العيارى لخصائص المعايير حيث يتم تحديد أهم الخصائص التى يجب توافرها فى المعيار المحاسبى أثناء مرحلة الصياغة والإعداد حتى يمكن الوصول إلى معايير ذات جودة عالية. وتتمثل أهم المؤشرات التى يمكن إستخدامها فى هذا الصدد فى الآتى:

- المفاهيم المبني عليها المعيار يجب أن تكون عملية وقابلة للتطبيق.
- توفير المعيار لخطوط إرشادية لمراجعة عمليات التطبيق الفعلي بهدف تحقيق الحد الأدنى من آثار التطبيق الخاطى.
- تحقيق المعيار لأهداف واقعية وواضحة لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق تطبيق المعيار.

٢-٢-٢ المنهج الذى يعنى بوجهة نظر معدى ومراجعى القوائم المالية.

لمعدى ومراجعى القوائم المالية متطلباتهم الخاصة فى المعايير المحاسبية حيث أنهم الجهة المنوط بها تطبيقها وتحمل المسئولية عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية المعدة على أساسها. لذلك فإن لهذه الأطراف متطلباتها الخاصة التى تعد بمثابة خصائص يجب توافرها للحكم على جودة ونفعية المعيار من عدمه، وبالتالي الحكم على جودة كل معيار من خلال مدى تحقيقه لهذه الخصائص. وتتمثل أهم المؤشرات التى يمكن إستخدامها فى هذا الصدد فى الآتى:

- تحقيق المعيار للتوحيد والتماثل فى المعالجات المحاسبية للأحداث المتشابهة.
- تمتع المعيار بالقابلية للفهم والمرونة فى التطبيق بواسطة المنشآت المختلفة.
- تحسين المعيار للأداء والممارسة المحاسبية سواء فى مرحلة إعداد القوائم المالية أو مراجعتها.

٣-٢-٢ المنهج الذى يعنى بوجهة نظر مستخدمى القوائم المالية.

فى ظل هذا المنهج، تعتبر تلبية إحتياجات الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية كل حسب إحتياجاته هى الهدف الرئيسى لأى نظام محاسبى وأداة قياس كفاعته وفعاليتها. وبالتالي فإن العامل المحورى فى تقييم مدى جودة ونفعية المعايير يجب أن ينصب على مدى تحقيق النظام لتلك الإحتياجات. وأهم المؤشرات التى يمكن إستخدامها فى هذا الصدد هو مدى نفعية المعلومات الناتجة عن تطبيق المعيار للمستخدمين والتى تتحدد بتوافر خصائص جودة المعلومات فيما ينتج عن تطبيق المعيار من معلومات. وقد تعددت الآراء فيما يتعلق بهيكل تلك الخصائص، فعلى سبيل المثال فإن المعيار بمفهوم الثائى (SFAC No.2) الصادر عن ال FASB عام ١٩٨٠ يحدد تلك الخصائص فى الملاعة، إمكانية الإعتماد، الأهمية النسبية، أمانة العرض، القابلية للفهم، الحيادية، الثبات، القابلية للمقارنة، إمكانية التحقق، التكلفة والمنفعة، القيمة الزمنية أو التوقيت، القيمة التنبؤية، والتغذية العكسية. كما حددتها الجمعية الأمريكية

للمحاسبية فى ست خصائص هى الملاءمة، إمكانية التحقق، الحيادية أو عدم التحيز، التماثل، الثبات (Stamp1981). ومع فمن وجهة نظر الباحث رغم إختلاف وجهات النظر فى طبيعة تلك الخصائص فإنه يمكن تلخيصها فى خاصيتين رئيسيتين هما خاصية الملاءمة وخاصية إمكانية الثقة بالمعلومات أو إمكانية الإعتماد عليها

٢-٤- المنهج الذى يعنى بدور المعلومات المحاسبية فى تخصيص

الموارد فى سوق الأوراق المالية.

فى ظل هذا المنهج يعتبر المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية فى سوق الأوراق المالية بصفة عامة بمثابة نقطة الإنطلاق وأيضاً الهدف النهائى عند تقييم المعايير المحاسبية، حيث يتم التقييم على أساس تأثير المعايير على نفعية المعلومات المحاسبية فى تخصيص الموارد فى سوق المال. وتقاس تلك النفعية بمدى تفاعل المعلومات وتأثيرها على متخذى القرارات الإستثمارية مما ينعكس على مؤشرات أداء الأسهم داخل السوق وبالتالي توجيه مصادر التمويل وتخصيص الموارد. وهذا يعنى أن مؤشرات أداء الأسهم فى سوق المال مثال سعر السهم أو العائد السوى للسهم يمكن إعتبارها مقياساً لرد فعل المتعاملين فى سوق المال تجاه المعلومات المحاسبية والتي هى بدورها مؤشر لجودة المعايير المحاسبية. وتلقى دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم إهتماماً كبيراً فى الفكر المحاسبى الخاص بسوق الأوراق المالية. وقد تعددت وجهات النظر حول طبيعة المعلومات المحاسبية التى يمكن الإعتماد عليها فى مثل هذه الدراسات، ومتغيرات السوق التابعة التى تتأثر بتلك المعلومات، وأيضاً كيفية قياس تلك العلاقة. ومع ذلك فإنه من المؤشرات الرئيسية لدراسة وتحليل المحتوى الإعلامى أو المقدر التفسيرية للمعلومات المحاسبية هو مؤشر الإرتباط الإحصائى المعروف بإسم معامل التحديد والذى يهتم بقياس مقدار ما تقسره تلك المعلومات المحاسبية من تغيرات فى سلوك المتغير أو المتغيرات التابعة الرئيسية التى تتأثر بتلك المعلومات فى السوق. أى أن جودة المعايير المحاسبية طبقاً لهذا المنهج تقاس بمؤشر غير مباشر وهو المقدر التفسيرية المضافة للمعلومات المحاسبية فى تفسير أداء الأسهم فى سوق المال نتيجة لنشر المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تمت بصدد تقييم جودة المعايير المحاسبية وتشعبت وجهات النظر الخاصة بمؤشرات التقييم المستخدمة. ويعرض الباحث لبعض الدراسات الرائدة والتي أمكن تصنيفها على أساس التبويب الذي إتخذ في هذه الدراسة وهو تقسيمها إلى منهج واضعي المعايير ومنهج معدي ومراجعي القوائم المالية ومنهج مستخدمى القوائم المالية وأخيرا منهج إستجابة السوق.

١-٣ وجهة نظر واضعي المعايير

في هذا الصدد يرى Rogero 1998 أن توصيات معهد المحاسبين الإداريين (IMA) في هذا الصدد والتي تمت إستجابة لدعوة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى تمثل إطارا عاما لتحديد مدى جودة المعايير المحاسبية المزمع إصدارها. ولقد ركزت تلك التوصيات على جانبى المحتوى Content والتشغيل Process حيث يجب تحقيق تحسينات فى الأنشطة والممارسات المحاسبية على كلا الجانبين أو المستويين، وأن يتم القياس الدورى لتلك التحسينات بعد تطبيق كل معيار من المعايير الجديدة. وفيما يتعلق بالجانب الأول الخاص بالمحتوى فإن أهم التوصيات هى أن تكون المعايير مكتوبة بلغة مفهومة وواضحة، وأن تكون المفاهيم المبنية عليها هذه المعايير عملية وقابلة للتطبيق فى الواقع. أن تقدم هذه المعايير خطوطا إرشادية لعمليات القياس والتسجيل والتي تعكس الواقع الإقتصادى للأحداث والأنشطة. كما أن الإفصاح الناتج عن تطبيق المعيار يجب أن يكون محددا ومرتبطا بتحقيق مساهمة إضافية جوهرية على القوائم المالية بما يمكن المستخدمين لها من تقييم الأداء المالى للمنشأة بصورة جيدة. وفيما يتعلق بجانب التشغيل فإن أهم التوصيات هى:

- أن تقتصر المعايير الجديدة على المجالات التي لم يصدر بشأنها معايير من قبل وذلك فى حالة عدم قيام دليل قوى على وجود مستجدات تتطلب إعادة صياغة المعايير القائمة.
- أن تصدر المعايير الجديدة بناء على تفاعل القوى المؤثرة فى مجال المهنة كلما أمكن ذلك وأن تخضع لدراسات تجريبية قبل الإنهاء من صياغتها لبيان مدى ملاءمتها للواقع.
- أن يتم تطوير المعايير الجديد فى ضوء التفاعل مع المعايير المأخوذ بها فى البيئات المحيطة والمؤثرة والمتأثرة بالبيئة المحلية مما يعزز من إمكانات التوحيد فى المعايير المحاسبية مستقبلا كلما أمكن ذلك.
- أن تتضمن المعايير الجديدة التى صدرت لمعالجة مشكلة معينة قياسا ملموسا لأبعاد المشكلة وأهميتها النسبية وتأثيرها على الإفصاح المحاسبى.
- أن يوفر المعيار خطوطا إرشادية لمراجعة عمليات التطبيق فى المستقبل.

- أن يسعى المعيار لتحقيق أهداف واقعية وواضحة لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق تطبيق المعيار في ضوء مدى زمنى ملائم.

ويرى كلا من Kaplan & Fender 1998 أن هناك عددا من العوامل التي يجب مراعاتها عند الحكم على جودة المعايير المحاسبية فى مرحلة التصميم، وهذا الرأى يعكس وجهة نظر لجنة معايير المحاسبة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكى. وتتمثل هذه العوامل فى كل من أمانة العرض، الملاءمة، التحسين المستمر فى إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، التوحيد والتماثل فى المعالجات المحاسبية للأحداث المتشابهة، الوضوح، الإتساق أو الثبات، الحد الأدنى من آثار التطبيق الخاطى للمعيار، الإكتمال والشمول، القابلية للتطبيق، وأخيرا المنفعة والتكلفة.

ويرى كلا من Knutson & Napolitano 1998 كمعيرين عن رأى لجنة السياسات المحاسبية FAPC التابعة لجمعية إدارة الإستثمار والبحوث AIMR بأن هناك عددا من الخصائص التي يجب على واضعى المعايير المحاسبية الأخذ بها فى هذا الصدد منها أن يحسن المعيار الجديد من جودة المعلومات المتاحة لعمليات إتخاذ القرارات الإستثمارية، ملاءمة المعلومات الناتجة عن تطبيق المعيار لعملية تقييم الإستثمارات القائمة، ملاءمة الإفصاح (فهناك معلومات من الأفضل الإفصاح عنها خارج صلب القوائم المالية)، توافق المعيار مع النموذج العام للتقيد المزدوج أو على الأقل المساعدة فى تفهم البيانات المستمدة منه، المعالجات المتسقة للأحداث المتشابهة وإظهار المضمون الإقتصادى لكل منها، القيم الجارية فى بعض الأحيان تكون أكثر نفعية من التكلفة التاريخية بشرط إمكانية الثقة والإعتماد على أسلوب قياسها، المساعدة على تفهم المستخدمين للآثار الإقتصادية لإختيارات الإدارة بين بدائل السياسات المحاسبية، عرض كل الحقائق عن المنشأة وليس فقط الحقائق التي تخدم فئات محددة مما يساعد على تمهيد الدخل Income Smoothing فهذه وظيفة خاصة بمرحلة التحليل المالى وليس مرحلة التقرير المالى.

٢-٣ وجهة نظر معدى ومراجعى القوائم المالية

من حيث وجهة نظر معدى ومراجعى القوائم المالية فقد حدد كلا من Wulff & Koski-Grafer فى دراستهما عام ١٩٩٨ أهم الخصائص التي يجب توافرها فى المعايير المحاسبية حتى يمكن الحكم بجودتها من وجهة نظر معدى القوائم المالية. ومن أهم هذه الخصائص للمعايير الجديدة الإرتكاز على مفاهيم ومبادئ للمحاسبة عن الواقع الإقتصادى الحقيقى للأحداث والمعاملات، توفير معلومات مالية أكثر ملاءمة ومنفعة للمستخدمين فى تقييم أداء المنشأة عما هو الحال قبل تطبيقها، الإرتكاز على الدراسة المباشرة للواقع الفعلى بهدف التقييم الموضوعى لبيان أوجه القصور وآثارها وبالتالي مدى الحاجة إلى مثل تلك المعايير الجديدة، مدى الإمكانية أو المقدره على منع أو الحد من آثار عوامل عدم الكفاءة الموجودة حاليا، أن تكون لغة صياغة المعيار معروفة ومقبولة من قبل حملة الأسهم، الجدى الإقتصادية حيث يجب أن تفوق المنافع المترتبة على

المعيار الجديد تكلفة تطبيقه ، الإلمام بالأحداث الإقتصادية من كافة جوانبها، القدرة على التوافق قدر الإمكان مع البيئة العالمية وليس البيئة المحلية فقط، التمتع بقدر معين من المرونة فى التطبيق بواسطة المنشآت المختلفة، أن يؤدى تطبيق المعيار إلى الإفصاح عن المعلومات الهامة فقط دون التفاصيل غير الضرورية، وضوح لغة صياغة المعيار بما يمنع أى شكوك فى تفسيره أو تحديد ما صمم من أجله، إمكانية مراجعة وتقييم المعيار بعد تصميمه وتطبيقه، وبالتالي إمكانية تعديله إذا إستوجبت الظروف ذلك.

ويرى Jonos & Blanchet 2000 كمعبرين عن رأى معدى ومراجعى القوائم المالية أن التركيز عند تحديد جودة المعايير المحاسبية يجب أن ينصب على جودة التقرير المالى، كما أن جودة التقرير المالى تتحدد ببعدين أساسيين هما حاجة مستخدمى التقارير المالية وحماية المستثمرين وأصحاب حقوق الملكية. وبالنسبة للجانب الأول الخاص بإحتياجات المستخدمين فإن التقييم يعتمد على مجموعة الخصائص الرئيسية المتعارف عليها فى المعلومات المحاسبية والتي تحدد مدى نفعية المعلومات للمستخدمين مثل الملاءمة ، إمكانية الإعتماد، الصدق فى التعبير، إمكانية لتحقيق، التوقيت، القيمة التنبؤية، القيمة الرقابية، إمكانية المقارنة، الحيادية. وفيما يتعلق بالجانب الثانى الخاص بحماية المستثمرين وحملة الأسهم فإن أهم الخصائص المتعارف عليها فى هذا الصدد هى الشفافية فى الإفصاح، درجة التحفظ أو الحيطة والحذر فى المفاهيم المحاسبية المستخدمة فى عملية التقدير، الإتساق والثبات فى تطبيق المفاهيم، إمكانية المقارنة، شيوع الإستخدام فى الواقع العملى، الإفصاح الكامل. ويرى الكاتبان أن هذا التقييم لكلا الجانبين يشكل إطارا يمكن أن يساعد فى إيجاد مصطلحات ومفاهيم مشتركة بين معدى القوائم المالية والمراجعين حول الخصائص التى يجب توافرها فى التقرير المالى بالإضافة إلى توفير قياس لأفضل أداء ممكن بين المنشآت كأداة لتحسين التقرير المالى بين المنشآت المختلفة.

٣-٣ وجهة نظر مستخدمى القوائم المالية

على مستوى وجهة نظر مستخدمى القوائم المالية قدم Reither فى عام ١٩٩٨ دراسة لتقييم معايير المحاسبة الأمريكية عن طريق تبويبها إلى معايير جيدة وأخرى غير جيدة اعتمادا على آراء المهنيين والمحللين الماليين. وقد حددت الدراسة أفضل خمسة معايير وهى معيار رقم ١٠٦ الخاص بالمحاسبة عن إلتزامات ما بعد التقاعد بخلاف المعاش، المعيار رقم ٩٥ الخاص بقائمة التدفقات النقدية، معيار المحاسبة عن الإلتزامات المحتملة رقم ٥، معيار المحاسبة عن المعاشات بواسطة صاحب العمل رقم ٨٧، المعيار رقم ١٠٧ الخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للمشتقات المالية. كما حددت الدراسة أسوأ خمسة معايير وهى معيار المحاسبة عن عقود الإيجار رقم ١٤، معيار المحاسبة عن الإنضمام أو الإندماج رقم ١٦، معيار المحاسبة عن المكافآت فى شكل أسهم حق الإختيار رقم ١٢٣، معيار المحاسبة عن تكاليف البحوث والتطوير رقم ٢، معيار المحاسبة عن إعادة جدولة الديون المتعثرة رقم ١٥. كما حصلت مجموعة من المعايير على تقييم متساوى من المستقصى منهم وهى المعيار رقم ٥٢ الخاص بالمحاسبة

عن ترجمة العملات الأجنبية، معيار المحاسبة عن الإستثمارات فى الأسهم والسندات فى ضوء مفهوم القيمة العادلة رقم ١١٥.

ويرى Smith 1998 بأن المعيار بمفهوم رقم (١) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية تحت عنوان أهداف التقارير المالية يحدد أن " التقارير المالية يجب أن توفر المعلومات المفيدة لكل من المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتبين والأطراف الأخرى ذات الصلة فى إتخاذ قرارات رشيدة". وبالتالي فإن المعيار المحاسبى الجيد هو الذى يفى ويحقق هذا الهدف، وذلك على الرغم من الحقيقة الهامة والمتمثلة فى صعوبة تحديد أهداف مستخدمى القوائم المالية حيث أن هذه الأطراف مع تعددها كل منها يفسر المعلومات المتضمنة فى القوائم المالية والناجمة عن تطبيق المعايير المحاسبية بصورة مختلفة. من هنا يصعب تقييم جودة المعايير المحاسبية بصورة مباشرة ولكن يمكن إجراء هذا التقييم بطريقة غير مباشرة ويكون المرشد فى تلك الحالة هو ما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية فى المعيار بمفهوم رقم (١) حول أهداف التقارير المالية والتي حددت أهم الخصائص النوعية التى يجب توافرها فى المعلومات المحاسبية حتى يمكن القول بأنها تفى بإحتياجات المستخدمين مثال ذلك الملاءمة وإمكانية الإعتماد على المعلومات كخصائص رئيسية ثم الخصائص الفرعية المنبثقة عنها مثال التوقيت المناسب، القيمة التنبؤية، الموضوعية، إكثافية المقارنة، أمانة العرض والصدق فى التعبير، إمكانية التحقق، الحياد وعدم التحيز، الفهم والوضوح، أن تعكس الواقع الإقتصادى للأحداث، كل ذلك فى ضوء علاقة المنفعة والتكلفة. بالإضافة إلى ذلك فإن المعايير الجيدة يجب أن تكون عملية فى تطبيقها وأن تؤدى إلى تحسين فى الأداء والممارسة المهنية.

ويرى Linsmeier 1998 وآخرون بأن هناك معيارا أساسيا ووحيدا لتقييم جودة المعايير المحاسبية ألا وهو مدى دعمه لمقدرة المستثمرين والدائنين فى إتخاذ قراراتهم. ولتحقيق ذلك فإن هناك مجموعة من التساؤلات يجب الإجابة عنها وتتمثل فى الآتى: هل يعالج المعيار المقترح خلافا معينا أو نواحى عدم كفاءة معينة فى النظم المحاسبية الحالية؟ هل يصحح المعيار الجديد نواحى عدم الكفاءة فى التقارير المالية الحالية وبالتالي يحسن من قدرة مستخدمى القوائم المالية فى إتخاذ قراراتهم الإستثمارية والإئتمانية؟ هل المنافع المتوقعة- ترشيد توزيع الموارد وتخفيض تكلفة رأس المال ومخاطر المعلومات وتحسين الآثار الإقتصادية - الناتجة عن الأخذ بهذا المعيار تفوق تكلفته المتوقعة؟

٤-٣ وجهة نظر سوق الأوراق المالية

بالنسبة لوجهة نظر السوق، فتستند الدراسات التى تمت فى هذا الصدد على الأفكار والتبريرات التى قدمها Lev 1989 لقياس منفعة المعلومات المحاسبية عن طريق قياس العلاقة الإحصائية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية على أساس أنها تمثل إنعكاسا لنتائج تصرفات المستثمرين فى سوق المال، بالإضافة إلى كونها تمثل أساس لمقارنة نتائج التقييم مع النتائج المتحصل عليها بالوسائل الأخرى. ففى عام ١٩٩٧ قدم Collins وآخرون دراسة لإختبار أثر كل من معلومات

قائمة الدخل ممثلة في رقم صافى الربح ومعلومات قائمة المركز المالى ممثلة فى القيمة الدفترية للسهم على أسعار الأسهم لعينة من الشركات الأمريكية. وقد تم التعبير عن ذلك باستخدام معامل التحديد كمتياس للمقدرة التفسيرية وذلك على مستوى كل قائمة منفردة وللقائمتين معا. وقد قدمت الدراسة دليلا ميدانيا على إمكانية قياس منفعة المعلومات المحاسبية التى تقدمها كل قائمة.

وفى عام ٢٠٠١ قدم طاحون محاولة لتقييم مدى جودة أو نفعية معايير المحاسبة المصرية التى تم تطبيقها ابتداء من عام ١٩٧٧ بهدف التعرف على أثر تطبيق هذه المعايير على منفعة المعلومات المحاسبية للمتعاملين فى سوق الأوراق المالية. وقد استخدم فى هذا الصدد بيانات من الواقع الفعلى حيث تم قياس العلاقة الإحصائية بين المعلومات المحاسبية ممثلة فى ثلاث متغيرات هى ربحية السهم، التوزيعات للسهم، القيمة الدفترية للسهم ومقياس لقيمة المنشأة هو سعر السهم فى السوق. وقد تمت عملية القياس من خلال نموذج إحدار يبين ما تفسره المعلومات المحاسبية من التغيرات فى أسعار الأسهم فى سوق المال. وقد استخدمت الدراسة فترة سنتين قبل تاريخ تطبيق المعايير وسنتان بعدها لبيان المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية فى ظل وجود أو عدم وجود المعايير المحاسبية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية فى الفترة بعد تطبيق المعايير المحاسبية كانت أكبر منها قبل التطبيق وأن الفرق كان معنويا مما يشير إلى أن المعايير المحاسبية قد حسنت من نفعية المعلومات المحاسبية فى علاقتها بتفسير التغيرات فى أسعار الأسهم.

ومن واقع الدراسات السابقة يلاحظ الباحث عدم وجود إتفاق عام حول المنهج المفضل لتقييم جودة المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى عدم وجود إتفاق حول طبيعة المؤشرات التى يمكن إستخدامها لتقييم جودة المعايير المحاسبية فى كل منهج من المناهج الثلاث الأولى. كما أن هناك خلطا بين مؤشرات التقييم ومدى ملاءمتها لكل طرف أو جهة منها. ومن هنا ظهرت مشكلة البحث والتى تتمثل فى محاولة الإجابة عن التساؤل الخاص بإمكانية وضع تصور لأسلوب تقييم ملائم لجودة المعايير المحاسبية وبما يوفر أساس ملائم لعملية تقييم السياسة العامة لصياغة ووضع وتطبيق المعايير المحاسبية.

المبحث الرابع: المنهج المقترح لتقييم جودة المعايير المحاسبية

٤-١ طبيعة المنهج المقترح

كما سبق القول بوجود أسلوبين أو منهجين يمكن إتباعهما في إتمام عملية تقييم جودة ونفعية المعايير المحاسبية أولهما يهدف إلى تقييم جودة المعايير مجتمعة دون تحديد نتائج التقييم على مستوى كل معيار بصورة منفردة، وثانيهما يهدف إلى تقييم جودة ونفعية كل معيار بصورة مستقلة والوصول إلى ترتيب تفضيلي للمعايير الصادرة بهدف تحديد ما هو دون المستوى منها وبالتالي يحتاج إلى تعديل. ويقوم المنهج المقترح على الأسلوب الأول حتى يمكن تتبع نواحي الفاعلية على مستوى المعايير الصادرة ككل وتقييم السياسة العامة لوضع المعايير بصفة عامة. وتقوم الركائز الأساسية لهذا المنهج على تقييم جودة المعايير المحاسبية من خلال مدى نفعية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق تلك المعايير.

وقد إهتمت الكثير من الدراسات المحاسبية بمدى منفعة المعلومات المحاسبية ولكن كان السؤال الذى فرض نفسه على تلك الدراسات هو كيف يمكن قياس تلك المنفعة، هل تقاس بالزيادة فى المنفعة المتوقعة لفئة بذاتها أم تقاس بالزيادة فى كفاءة وعدالة توزيع الموارد داخل سوق رأس المال. وقد أكدت النظرية الحديثة لسوق المال على قياس تلك المنفعة من خلال العلاقة بين المعلومات المحاسبية وبين أهدافها المحتملة فى إطار سوق المال. وفى هذا الإطار فإن للمعلومات المحاسبية دورين متبادلين. أولهما، المساعدة فى إنشاء مجموعة من الأسعار المتوازنة للأسهم والتي تؤثر بدورها على توزيع الموارد الحقيقية وعلى القرارات الإنتاجية للمنشآت المختلفة. وثانيهما، تمكين الأفراد من عمل توازن بين متطلبات الحاضر واستخدامات المستقبل على مدار فترات مختلفة من حياتهم. وتسرى هذه العلاقة عبر المعلومات المحاسبية من خلال تأثيرها على إدراكهم كنتاج لأسعار الأسهم. (الأمين ١٩٩٧).

ويعتمد المنهج المقترح فى هذه الدراسة على مدى تحقيق المعايير لزيادة فى نفعية المعلومات المحاسبية فى سوق الأوراق المالية من خلال زيادة المحتوى الإعلامى والمقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية داخل السوق. وتقاس تلك المقدرة التفسيرية من خلال العلاقة الإحصائية بين أسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية على أساس أنها تمثل رد فعل السوق تجاه المعلومات المحاسبية، وثلاثة مقاييس محاسبية مختارة تمثل الأثر النهائى لتطبيق المعايير المحاسبية على مستوى القوائم المالية الأساسية وهى رقم صافى الربح كنتاج لتأثير المعايير على قائمة الدخل، والقيمة الدفترية كنتاج لتأثير المعايير المحاسبية على قائمة المركز المالى، والتدفقات النقدية كنتاج لتأثير المعايير المحاسبية على قائمة التدفق النقدى.

٢-٤ الجانب الإجرائى للمنهج المقترح

يمكن قياس المقدرة التفسيرية أو المحتوى الإعلامى للمعلومات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية فى ضوء منهج إجرائى يقوم على أربع مراحل رئيسية كالتالى:

١-٢-٤ تحديد علاقة سعر السهم فى سوق الأوراق المالية بالمتغيرات المحاسبية المختارة وهى صافى الدخل للسهم، القيمة الدفترية للسهم، التدفقات النقدية للسهم قبل تطبيق المعايير المحاسبية باستخدام نموذج إنحدار كما فى المعادلة التالية:

$$P_b = B_{b0} + B_{b1} X_{b1} + B_{b2} X_{b2} + B_{b3} X_{b3} + E_b \dots (1)$$

حيث:

P_b تعبر عن سعر السهم فى نهاية الفترة المعنية قبل تطبيق المعايير المحاسبية.

X_{b1} تعبر عن صافى الدخل للسهم عن الفترة المعنية قبل تطبيق المعايير المحاسبية.
 X_{b2} تعبر عن القيمة الدفترية للسهم فى نهاية الفترة المعنية قبل تطبيق المعايير المحاسبية.

X_{b3} تعبر عن التدفقات النقدية للسهم عن الفترة المعنية قبل تطبيق المعايير المحاسبية.
 B_{b0} ثابت النموذج

$B_{b1, \dots, 3}$ تعبر عن معاملات المتغيرات المحاسبية عن الفترة المعنية قبل تطبيق المعايير المحاسبية.

E_b تعبر عن خطأ التقدير فى العلاقة.

وبتطبيق هذه العلاقة للمعلومات المستمدة من كل قائمة من القوائم المالية الثلاث بصورة مستقلة فإنه يكون لدينا ثلاث علاقات فرعية على النحو التالى:

(١) علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة (أى بصافى الدخل للسهم)

$$P_b = B_{0ISb} + B_{1ISb} X_{1ISb} + E_{ISb} \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

ISb (Income Statement before) تشير إلى المعلومات المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة فى الفترة السابقة على تطبيق المعايير.

(ب) علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة المركز المالي بصورة مستقلة (أى بالقيمة الدفترية للسهم)

$$P_b = B_{0FPb} + B_{2FPb} X_{2FPb} + E_{FPb} \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

FPb (Financial Position Statement before) تشير إلى المعلومات المستمدة من قائمة المركز المالي بصورة مستقلة فى الفترة السابقة على تطبيق المعايير .

(ج) علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة (أى بالتدفقات النقدية للسهم)

$$P_b = B_{0CFb} + B_{3CFb} X_{3CFb} + E_{CFb} \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

CFb (Cash Flow Statement before) تشير إلى المعلومات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة فى الفترة السابقة على تطبيق المعايير .

٢-٢-٤ تحديد نفس العلاقة بين سعر السهم فى سوق الأوراق المالية والمتغيرات المحاسبية المختارة وهى صافى الدخل للسهم، القيمة الدفترية للسهم، التدفقات النقدية للسهم بعد تطبيق المعايير المحاسبية باستخدام نموذج إنحدار يتخذ الصورة التالية:

$$P_a = B_{a0} + B_{a1} X_{a1} + B_{a2} X_{a2} + B_{a3} X_{a3} + E_a \dots (5)$$

حيث:

P_a تعبر عن سعر السهم فى نهاية الفترة المعنية بعد تطبيق المعايير المحاسبية.
 X_{a1} تعبر عن صافى الدخل للسهم عن الفترة المعنية بعد تطبيق المعايير المحاسبية .
 X_{a2} تعبر عن القيمة الدفترية للسهم فى نهاية الفترة المعنية بعد تطبيق المعايير المحاسبية.
 X_{a3} تعبر عن التدفقات النقدية للسهم عن الفترة المعنية بعد تطبيق المعايير المحاسبية .
 B_{a0} ثابت النموذج.
 $B_{a1} \dots 3$ تعبر عن معاملات المتغيرات المحاسبية عن الفترة المعنية بعد تطبيق المعايير المحاسبية.
 E_a تعبر عن خطأ التقدير فى العلاقة .

ومع تطبيق هذه العلاقة أيضا للمعلومات المستمدة من كل قائمة من القوائم المالية الثلاث بصورة مستقلة يكون لدينا الصور التالية للنموذج:

(أ) علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة (أى بصافى الدخل للسهم)

$$P_a = B_{0ISA} + B_{1ISA} X_{1ISA} + E_{ISA} \dots\dots\dots (6)$$

حيث:

ISA (Income Statement after) تشير إلى المعلومات المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة فى الفترة اللاحقة على تطبيق المعايير .

(ب) علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة المركز المالى بصورة مستقلة (أى بالقيمة الدفترية للسهم)

$$P_a = B_{0Fpa} + B_{2Fpa} X_{2Fpa} + E_{Fpa} \dots\dots\dots (7)$$

حيث:

Fpa (Financial Position Statement after) تشير إلى المعلومات المستمدة من قائمة المركز المالى بصورة مستقلة فى الفترة اللاحقة على تطبيق المعايير .

(ج) علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة (أى بالتدفقات النقدية للسهم)

$$P_a = B_{0CFa} + B_{3CFa} X_{3CFa} + E_{CFa} \dots\dots\dots (8)$$

حيث:

CFa (Cash Flow Statement after) تشير إلى المعلومات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة فى الفترة اللاحقة على تطبيق المعايير .

٣-٢-٤ قياس المحتوى الإعلامى أو المقدره التفسيرية للمعلومات المحاسبية فى تفسير أسعار الأسهم فى كلا المرحلتين قبل وبعد تطبيق المعايير المحاسبية والتي ستحدد بمقياس (R^2_b) للمقدرة التفسيرية قبل تطبيق المعايير المحاسبية، و(R^2_a) للمقدرة التفسيرية بعد تطبيق المعايير المحاسبية. وتقاس هذه المقدره التفسيرية

على مستوى المعلومات المستمدة من القوائم المالية الثلاث بصورة شاملة، وأيضا على مستوى المعلومات المستمدة من كل قائمة على حده.

٤-٢-٤ قياس المحتوى الإعلاني الإضافي أو المقدرة التفسيرية الإضافية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية باستخدام المعادلة التالية:

$$IR^2 = R^2_a - R^2_b \dots\dots\dots (9)$$

حيث :

IR^2 تعبر عن المقدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية.

ويمكن تحديد المقدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات الناتجة عن كل قائمة من القوائم المالية الثلاث بصورة مستقلة كما في المعادلات التالية:

(أ) قياس المحتوى الإعلاني الإضافي لمعلومات قائمة الدخل بصورة مستقلة نتيجة لتطبيق المعايير المحاسبية.

$$IR^2_{IS} = R^2_{ISa} - R^2_{ISb} \dots\dots\dots (10)$$

حيث:

IR^2_{IS} تشير إلى المقدرة التفسيرية الإضافية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية والخاصة بالمعلومات المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة.

(ب) قياس المحتوى الإعلاني الإضافي لمعلومات قائمة المركز المالي بصورة مستقلة نتيجة لتطبيق المعايير المحاسبية.

$$IR^2_{FP} = R^2_{FPa} - R^2_{FPb} \dots\dots\dots (11)$$

حيث:

IR^2_{FP} تشير إلى المقدرة التفسيرية الإضافية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية والخاصة بالمعلومات المستمدة من قائمة المركز المالي بصورة مستقلة.

(ج) قياس المحتوى الإعلاني الإضافي لمعلومات قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة نتيجة لتطبيق المعايير المحاسبية.

$$IR^2_{CF} = R^2_{CFa} - R^2_{CFb} \dots\dots\dots (12)$$

حيث:

IR^2_{CF} تشير إلى المقدرة التفسيرية الإضافية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية والخاصة بالمعلومات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة.

٣-٤ مبررات إختيار متغيرات النموذج المقترح

من الجدير بالإشارة أنه قد تم الإعتماد على المقاييس المحاسبية المختارة وهي الربح المحاسبى للسهم، والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية للسهم فى النموذج المقترح فى ضوء إعتبرات منطقية على المستويين الأكاديمى والتطبيقى والتي يمكن إيجازها فى الآتى:

١-٣-٤ الربح المحاسبى

يعد الربح المحاسبى من أهم المقاييس التى يعتمد عليها المستثمرون فى السوق لما يوفره من مؤشرات عن كفاءة إستخدام الموارد المتاحة للمنشأة. ويؤكد Lev 1974 & Beaver 1979 على ذلك بأن الربح المحاسبى يمثل أهم العوامل التى تحدد قيمة الأسهم. حيث أن سعر السهم يتغير بصورة سريعة فى ضوء البيانات المحاسبية الخاصة بالأرباح المحققة والمتوقعة. كما يؤكد Watts & Zimmerman 1986 بأن الأرباح كنتاج رئيسى لمعايير القياس والإفصاح المحاسبى تعد ذات أهمية كبيرة فى تحديد وتقييم منفعة تلك المعايير وذلك فى ظل الإهتمام المتزايد بالأرباح كمؤشر للأداء. وكذلك يرى Lev & Zarowin 1999 أن التغيرات فى أسعار الأسهم تقدم دليلا على منفعة معلومات الأرباح المحاسبية، وأن العلاقة بينهما يمكن قياسها إحصائيا من خلال معامل التحديد.

٢-٣-٤ القيمة الدفترية للسهم

أوضحت بعض الدراسات وجود علاقة بين أسعار الأسهم- على أساس أنها تعبر عن القيمة السوقية للمنشأة- والقيمة الدفترية للسهم على أساس أنها تمثل القيمة الدفترية لعناصر الأصول والإلتزامات الخاصة بالمنشأة والتي تتضمن محتوى إعلامى عن موارد المنشأة بغض النظر عن النتائج المتوقعة مستقبلا لأنشطة المنشأة فى إستغلال هذه

الموارد. ويؤكد كل من Ohlson 1995, Francis & Schipper 1999 بأن هناك معلومات محاسبية مكملة لمعلومات الأرباح وهى القيمة الدفترية لحق الملكية حيث أن معلومات الأرباح تمثل قائمة الدخل، ومعلومات القيمة الدفترية لحق الملكية تمثل قائمة المركز المالى، وكلا المعلوماتين تؤثران على أسعار الأسهم فى السوق وأن إستبعاد أحدهما يؤثر على المحتوى الإعلامى للأخر. معنى ذلك أن القيمة الدفترية للسهم كنتاج لتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالتقييم والإفصاح من ناحية وكموثر على سعر السهم فى سوق الأوراق المالية من ناحية أخرى تعتبر ذات دلالة فى تحديد منفعة هذه المعايير فى تلك السوق.

٤-٣-٣ التدفقات النقدية

فى الفترة الأخيرة، أوصى العديد من الهيئات والمنظمات المهنية بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع القوائم المتعارف عليها وهى قائمة الدخل وقائمة المركز المالى (مجلس معايير المحاسبة الأمريكى FASB المعيار رقم ٩٥ لعام ١٩٨٧؛ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، مشروع قائمة التدفق النقدى ١٤١٦ هـ ؛ قرار وزير الإقتصاد المصرى رقم ٥٠٣ لعام ١٩٩٧، المعيار الرابع، قوائم التدفق النقدى. كما توضح العديد من الدراسات التى تمت فى بيانات مختلفة مدى نفعية معلومات التدفقات النقدية للمستثمرين (Ijiri 1978 ، العراقى ١٩٩٠، مبارك ١٩٩١) حيث أكدت تلك الدراسات على مبررات معينة أولها زيادة المقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية حيث أن هناك تماثلاً فى خصائص معلومات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، وثانيها تخفيض درجة الإستنتاجات الخاطئة والمتضاربة نتيجة لإنخفاض درجة الحكمة التى يتصف بها الربح المحاسبى. وأخيراً توفير معلومات تغذية عكسية لمستخدمى التقارير المالية تمكنهم من تقييم تنبؤاتهم السابقة عن التدفقات النقدية. وبصفة عامة فإن الدراسات الميدانية فى كل من مصر والسعودية قدمت دليلاً على أهمية الإفصاح عن معلومات قائمة التدفق النقدى ضمن القوائم المالية المنشورة.

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء دراسة وتقييم مدى جودة المعايير المحاسبية في كل من مصر والسعودية من خلال التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة على منفعة المعلومات المحاسبية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، وذلك باستخدام بيانات من الواقع الفعلي. ويتعرض هذا الجزء لنظرة تاريخية عن المعايير المحاسبية في البلدين، ومنهجية إصدارها، كما يعرض لعينة البحث، وأسلوب جمع البيانات، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

١-٥ المعايير المحاسبية في مصر والسعودية : نظرة تاريخية

ترجع بداية المعايير في مصر إلى عام ١٩٨٠ عندما عقد في القاهرة المؤتمر الدولي للمحاسبة والذي خصص لبحث إمكانية وضع معايير محاسبية في البيئة المصرية، وتحديد أنسب الأساليب لوضع تلك المعايير. وقد صدرت توصيات المؤتمر بإختيار المعايير الدولية كأساس لتصميم المعايير المصرية مع إدخال بعض التعديلات الضرورية لكي تتلاءم مع البيئة المحلية. وتلى ذلك البدء في صياغة المعايير المصرية تمهيدا لصدور قرار رسمي يقضى بالزاميتها. وفي ضوء ذلك صدر قرار وزير الإقتصاد والتعاون الدولي رقم ٢٣٢ لعام ١٩٩٦ بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها. وقامت اللجنة بإعداد المعايير المحاسبية المصرية التي إشتقت في معظمها من معايير المحاسبة الدولية، خاصة في إطار ما يقضى به قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ من قيام الشركات بإعداد قوائمها المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية. وصدر بأول مجموعة من هذه المعايير قرار وزير الإقتصاد رقم ٥٠٣ لعام ١٩٩٧، وكان المعيار الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية هو أول هذه المعايير. ثم صدر القرار الوزاري رقم ٣٤٥ لعام ١٩٩٧، والذي تم بموجبه إحلل المعيار رقم واحد الخاص بعرض القوائم المالية بالمعايير المالية أرقام واحد، وثلاثة، وتسعة. وتوالى بعد ذلك إصدار بعض المعايير حتى وصلت إلى ثلاث وعشرون بنهاية عام ٢٠٠٣.

وفي المملكة العربية السعودية ترجع بدايات إصدار وتطبيق المعايير المحاسبية إلى بداية إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالمرسوم الملكي رقم ١٢ لعام ١٤١٢ هـ والتي أوكل إليها من ضمن مهامها عملية وضع المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة في المملكة. ولقد تم إصدار أول معيار وهو المعيار الخاص بالعرض والإفصاح عام ١٤١٠ هـ الموافق عام ١٩٩٠ م والذي تم تحديثه وإعادة إصداره عام ١٤١٧ هـ الموافق عام ١٩٩٧ م. وتوالى بعد ذلك صدور المعايير حتى وصلت بنهاية عام ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٣ م إلى ثمانية عشر معيارا محاسبيا. وهناك مشاريع بمعايير جديدة تصل إلى إحدى عشر معيار. وتعتمد المملكة في صياغة المعايير على خبرات الدول الرائدة مع أخذ الظروف البيئية المحلية في الحسبان وفي حالة عدم إمكانية ملائمة هذه الخبرات للظروف البيئية السعودية تصاغ معايير محلية. ومن اللتبغ التاريخي لإصدار المعايير المحاسبية يتضح أن درجة التركيز الخاصة بوضع وإصدار المعايير المحاسبية

في كل من مصر والسعودية تكاد تكون متقاربة تاريخيا مما يعطى دعما لمعنوية التطبيق الميداني، فالبيانات الحقيقية لتلك المعايير ترجع تقريبا إلى بدايات عام ١٩٩٧ م في البلدين مما يشكل مبررا لإختيار تلك السنة كنقطة فاصلة بين فترتي ما قبل وما بعد تطبيق المعايير المحاسبية. كما أن طبيعة نوعية وعدد المعايير المحاسبية الصادرة في كلا البلدين تكاد تكون متقاربة أيضا إلى حد بعيد مما يعطى الدعم لجوهرية نتائج الدراسة الميدانية.

٢-٥ أسلوب جمع البيانات

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الميداني للبيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة. فقد تم الإعتماد على القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة في كلا البلدين بالإضافة إلى مؤشرات أسعار الأسهم من خلال النشرات الرسمية لسوق المال في كل بلد منهما. ومن أهم المصادر التي تم الإعتماد عليها في مصر الكتاب السنوي لبورصة الأوراق المالية، ودليل كومباس مصر لأسواق المال. أما في السعودية فقد تم الإعتماد على دليل المساهم الصادر عن مؤسسة الزغبى والقبانى للإستشارات المالية.

٣-٥ مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية بكل دولة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة الميدانية قبل وبعد إصدار المعايير المحاسبية. ولقد تم تحديد العينة في ضوء إعتبرات معينة أولها توافر البيانات الأساسية عن الشركة خلال فترة الدراسة المحددة قبل وبعد إصدار المعايير، وثانيها عدم حدوث تغيرات جوهرية خلال تلك الفترات تؤثر على معنوية نتائج التحليل الإحصائي ودلالته. ويرجع إختيار البلدين كمجال للدراسة الميدانية المقارنة لعدة إعتبرات من بينها أن كل بلد منهما تتبع منهاجا مختلفا في صياغة المعايير المحاسبية. فمصر تعتمد على المعايير الدولية كأساس لتصميم المعايير المحاسبية مع إدخال بعض التعديلات الضرورية لكي تتلاءم مع البيئة المحلية. في حين تعتمد المملكة في صياغة المعايير على خبرات الدول الرائدة مع أخذ الظروف البيئية المحلية في الحسبان، وفي حالة عدم إمكانية ذلك تصاغ معايير محلية، وهذا يعنى إختلاف في أساس إعداد المعايير وبالتالي في مدى توافقها وتناغمها مع البيئة المحلية. وثاني تلك الإعتبرات أن فترة بداية وكثافة إصدار المعايير متقاربة بين البلدين إلى حد كبير مما يضمن درجة من المصادقية على الدراسة الميدانية من حيث البعد الزمني للمقارنة. وثالث هذه الإعتبرات أن كلا من مصر والسعودية من الدول التي تحتل مكانة متقدمة بين دول المنطقة من حيث دور ونشاط أسواق الأوراق المالية فيهما، فقد شهدت تلك الأسواق تطورات سريعة ومتلاحقة في الآونة الأخيرة مما يعنى وجود طلب كبير على المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية وبالتالي يحتم ضرورة وجود معايير محاسبية على مستوى جودة عال تؤثر إيجابيا في هذه الأسواق.

٤-٥ فترة الدراسة الميدانية

تعتبر السنة المالية المنتهية في آخر عام ١٩٩٧ م هي نقطة الحد الفاصل بين الفترتين السابقة واللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية في كلا من مصر والسعودية. وقد تم تحديد فترة الدراسة الميدانية بثلاث سنوات للفترة السابقة للتطبيق، وثلاث سنوات أخرى للفترة اللاحقة للتطبيق. وعلى الرغم من درجة التقارب في نوعية وعدد المعايير المحاسبية بين البلدين، فإن هناك بعض الفروق بينهما في طبيعة إصدارها، والفترة الزمنية، ودرجة التركيز في الإصدار، وتاريخ نشر القوائم المالية في كلا البلدين. لذلك فقد تم تحديد الفترة الزمنية السابقة لتطبيق المعايير في مصر بالسنوات المالية المنتهية في ٦/٣٠ من الأعوام (١٩٩٦/٩٥، ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧). في حين تم تحديد الفترة الزمنية السابقة لتطبيق المعايير في السعودية بالسنوات المالية المنتهية في ١٢/٣١ من الأعوام (١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧). أما الفترة الزمنية اللاحقة للتطبيق في مصر فقد حددت بالسنوات المالية المنتهية في ٦/٣٠ من الأعوام (١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠). وبالنسبة للسعودية، فنتيجة لأن المعايير المحاسبية التي صدرت خلال عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩ كان عددها بسيطا (أربعة معايير فقط)، بينما تمثل السنوات التالية لتلك الفترة فترة كثافة إصدار المعايير في المملكة (سبعة عشر معيارا) فقد تم تحديد الفترة الزمنية اللاحقة لتطبيق المعايير في السعودية بالسنوات المالية المنتهية في ١٢/٣١ من الأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢).

٥-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة

إعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

- تحليل الانحدار المتعدد بهدف بناء علاقة خطية بين أسعار الأسهم والمعلومات المحاسبية وذلك على مرحلتين قبل وبعد تطبيق المعايير المحاسبية، والتعرف على المقدر التفسيري للمعلومات المحاسبية في كل فترة.
- تحليل الانحدار البسيط بهدف التعرف على المقدر التفسيري للمعلومات المستمدة من كل قائمة من القوائم المالية بصورة مستقلة، سواء قبل أو بعد تطبيق المعايير المحاسبية.
- تحليل التباين لإختبار معنوية التحسن في المقدر التفسيري لنماذج الانحدار وإختبار مدى معنوية الإختلاف بين متغيرات تلك النماذج قبل وبعد تطبيق المعايير المحاسبية.
- إختبار (F) بهدف إختبار مدى معنوية التغيرات على مستوى كل المتغيرات المستقلة مجتمعة عبر الزمن في علاقتها بالمتغير التابع للدراسة.

٦-٥ تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يهدف هذا الجزء من البحث إلى التوصل إلى دليل ميداني حول جودة المعايير المحاسبية من خلال تأثيرها على المقدر التفسيري للمعلومات المحاسبية في تفسير حركة

أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في كل من مصر والسعودية. وقد تم إستخراج بعض الإحصاءات الوصفية الأولية عن متغيرات النموذج المقترح في الدراسة من واقع البيانات الفعلية في كل من البلدين، والتي يعرضها الجدول رقم (١) عن البيئة المصرية والجدول رقم (٢) عن البيئة السعودية. وتوضح نتائج الجدول (١) وجود فروق عالية بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لمتغيرات النموذج، كما أن الإتحافات المعيارية كانت مرتفعة خلال الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية والفترة اللاحقة لها. وهذه المؤشرات طبيعية ومنطقية نتيجة لأخذ العينة من قطاعات مختلفة لشركات ذات أحجام مختلفة وتباين فترات التطبيق. كما توضح نتائج الجدول (٢) الخاص بالبيئة السعودية وجود فروق عالية أيضا بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لمتغيرات النموذج وأن الإتحافات المعيارية كانت مرتفعة سواء كان ذلك خلال الفترة السابقة لتطبيق المعايير أو الفترة اللاحقة لها. وهذا يرجع أيضا لنفس الأسباب، حيث تم أخذ العينة من قطاعات مختلفة لشركات ذات أحجام مختلفة وتباين فترات التطبيق.

جدول رقم (١) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخاصة بمصر #

المتغير	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط	الإتحاف المعيارى
قبل تطبيق المعايير المحاسبية				
سعر السهم	٦٨٠	١٠	٦٧,٦٨	٧٧,٧٨
صافى الربح للسهم	٨٦,٢٩	٠,١٩	٦,٧٥	٨,٨٤
القيمة الفترية للسهم	٣٢٦,٢٣	١,٤٨	٢٧,٢٦	٣٣,٥٦
التدفقات النقدية للسهم	١٤٧	١٢,٩-	٣,٤٥	١٨,٢٦
بعد تطبيق المعايير المحاسبية				
سعر السهم	٤١٠	٢,٨٨	٥٢,١٩	٦٠,٦١
صافى الربح للسهم	٤٥,٦٦	١,٦-	٥,٥٧	٦,٥٨
القيمة الفترية للسهم	١٢٧,٥٦	٠,٨٥	٢١,٥٢	١٨,٨٤
التدفقات النقدية للسهم	١٢١,٩١	٦٨,٤-	٢,٥٣	١٥,٠٥

عدد المشاهدات ١٤١ (٤٧ شركة، لفترة ثلاث سنوات)

جدول رقم (٢) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالسعودية

الإحراف المعياري	المتوسط	أنى قيمة	أعلى قيمة	المتغير
				قبل تطبيق المعايير المحاسبية
١٢٤,١٢	١٤٤,٦٦	١٩	٨٣٥	سعر السهم
٨,٥٩٩	٤,٤٢٨	١٠,٧-	٤٢,٦	صافى الربح للسهم
٢٥,٨٧	٦٣,٥٦	٢٥	١٤٦	القيمة الدفترية للسهم
٨,٦٨	٢,٢٨٣	٢٢,٣٦-	٥٦,٥١	التدفقات النقدية للسهم
				بعد تطبيق المعايير المحاسبية
٩٧,٥٨	٩٤,٦٦	٩,٢٥٠	٥٤٤	سعر السهم
٨,٢٤٦	٤,٢٣٤	١٤,١-	٥٢,٤	صافى الربح للسهم
٢٦,٠٩	٦٦,٨٣	٢٥	١٥٩,٣	القيمة الدفترية للسهم
١٢,٥٢	٥,٥٢٤	٥٦,٧-	٧٨,٨٧	التدفقات النقدية للسهم

عدد المشاهدات ١٦٨ (٥٦ شركة، لفترة ثلاث سنوات)

كما تم قياس علاقات الارتباط بين متغيرات النموذج والتي يبينها الجدول رقم (٣) بالنسبة للبيئة المصرية، حيث تشير النتائج الخاصة بالفترة السابقة على تطبيق المعايير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين سعر السهم وصافى ربح السهم بقيمة مقدارها ٠,٥٣٦. وكذلك علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين سعر السهم والقيمة الدفترية للسهم بقيمة مقدارها ٠,٣٨١. أما التدفقات النقدية للسهم فكانت علاقة الارتباط الخاصة بها مع سعر السهم سلبية وغير معنوية. وخلال الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير فقد حدث تحسن فى قوة تلك العلاقات ولكن لم تتغير طبيعتها حيث كانت أعلى قيمة معامل ارتباط مع سعر السهم هى صافى ربح السهم ومقدارها ٠,٦٤٧. تلى ذلك العلاقة مع القيمة الدفترية للسهم بقيمة مقدارها ٠,٤٢٤. أما التدفقات النقدية للسهم فكانت علاقة الارتباط الخاصة بها مع سعر السهم سلبية وغير معنوية، ومع ذلك فقد حدث تطور فى هذه العلاقة، وإن كان طفيفاً فى الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية. وجدير بالذكر أن قوة الارتباط بين سعر السهم وصافى الربح للسهم تتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة فى أن الربح هو العامل الأكثر تفسيراً لتحركات أسعار الأسهم (Lev 1989-1995-Ohlson 1998- Barth et al., 1998)، حيث ينظر إليه مستخدمو المعلومات المحاسبية على أنه تقريب للتدفقات النقدية. وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض، فقد أوضح التحليل أن هناك علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين صافى الربح للسهم والقيمة الدفترية للسهم، بما قد ينشأ عنه وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بإسم الارتباط الذاتى الخطى Multicollinearity والتي قد يتسبب عنها احتمال عدم

معنوية معامل إنحدار إحداهما عند إجراء تحليل الإنحدار المتعدد لتلك المتغيرات في علاقتها مع سعر السهم.

جدول رقم (٣) : علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة الخاصة بمصر #

المتغير	خلال الفترة السابقة				خلال الفترة اللاحقة			
	سعر السهم	صافي الربح للسهم	القيمة الدفترية للسهم	التدفقات النقدية للسهم	سعر السهم	صافي الربح للسهم	القيمة الدفترية للسهم	التدفقات النقدية للسهم
سعر السهم	١	٠,٥٣٦	٠,٣٨١	٠,٠٠٦	١	٠,٦٤٧	٠,٤٢٤	٠,١٠٠
صافي الربح للسهم	٠,٥٣٦	١	٠,٧٨٩	٠,١٠٥	٠,٦٤٧	١	٠,٤٦٨	٠,٢٣١
قيمة دفترية للسهم	٠,٣٨١	٠,٧٨٩	١	٠,٠٠٦	٠,٤٢٤	٠,٤٦٨	١	٠,٢٩١
التدفقات النقدية للسهم	٠,٠٠٦	٠,١٠٥	٠,٠٠٦	١	٠,١٠٠	٠,٢٣١	٠,٢٩١	١

عدد المشاهدات (١٤١)، العلاقات المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أو أقل

أما الجدول رقم (٤) فيظهر معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة في البيئة السعودية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين سعر السهم وصافي ربح السهم حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٥٩٥، بينما كان معامل الارتباط بين سعر السهم والقيمة الدفترية للسهم إيجابى ومعنوى بقيمة مقدارها ٠,٤٥٢، أما التدفقات النقدية للسهم فكانت علاقة الارتباط الخاصة بها مع سعر السهم إيجابية ولكنها غير معنوية. أما خلال الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير فقد حدث تحسن فى قوة تلك العلاقات حيث كانت أعلى قيمة معامل ارتباط مع سعر السهم هى العلاقة مع صافى ربح السهم، والتي كانت إيجابية ومعنوية ومقدارها ٠,٨٥٢، تلى ذلك العلاقة مع القيمة الدفترية للسهم وهى علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بقيمة مقدارها ٠,٥٩٦، أما التدفقات النقدية للسهم فعلاقتها مازالت إيجابية وما زالت غير معنوية عند مستوى ٠,٠٥ بقيمة مقدارها ٠,١٨٦. وتشير نتائج ذلك الجدول أيضا إلى وجود تشابه فى خصائص علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة بين مصر والسعودية حيث أوضح الجدول رقم (٤) أن قوة الارتباط بين سعر السهم وصافى الربح للسهم تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة فى أن عامل ربحية السهم هو العامل الأكثر تفسيراً لتحركات أسعار الأسهم (Lev 1989 - Ohlson 1995 - Barth et al., 1998)، حيث ينظر إليه مستخدمو المعلومات المحاسبية على أنه تقريب للتدفقات النقدية، أما فيما يتعلق بعلاقة المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض، فقد أوضح التحليل أن هناك علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين صافى الربح للسهم والقيمة الدفترية للسهم، بما قد يتسبب فى وجود مشكلة الارتباط الذاتى الخطى والتي قد يتسبب عنها

إحتمال عدم معنوية معامل إحدار إحدارها عند إجراء تحليل الإحدار المتعدد لتلك المتغيرات في علاقتها مع سعر السهم، كما سيوضح من التحليل فيما بعد.

جدول رقم (٤) : علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة الخاصة بالسعودية #

المتغير	خلال الفترة السابقة				خلال الفترة اللاحقة			
	سعر السهم	صافي الربح للسهم	القيمة الدفترية للسهم	التدفقات النقدية للسهم	سعر السهم	صافي الربح للسهم	القيمة الدفترية للسهم	التدفقات النقدية للسهم
سعر السهم	١	٠,٥٩٥	٠,٤٥٢	٠,١٢٣	١	٠,٨٥٢	٠,٥٩٦	٠,١٨٦
صافي الربح للسهم	٠,٥٩٥	١	٠,٦٥٨	٠,٣٥٤	٠,٨٥٢	١	٠,٦٣٢	٠,١٢٠
القيمة الدفترية للسهم	٠,٤٥٢	٠,٦٥٨	١	٠,٢٣٧	٠,٥٩٦	٠,٦٣٢	١	٠,٢٧٨
التدفقات النقدية للسهم	٠,١٢٣	٠,٣٥٤	٠,٢٣٧	١	٠,١٨٦	٠,١٢٠	٠,٢٧٨	١

عدد المشاهدات (١٦٨)، العلاقات المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أو أقل

ولتحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية متمثلة في المتغيرات الثلاثة الرئيسية المستقلة وهي صافي الربح للسهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية للسهم من ناحية، والمتغير التابع وهو سعر السهم من ناحية أخرى لشركات العينة عن الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية، فقد تم عمل نموذج إحدار متعدد يعكس تلك العلاقة كما سبق تحديده بالمعادلة رقم (١). وبعد الوصول إلى قيم معاملات تلك المعادلة من واقع البيانات الفعلية، فإن المعادلة (١/١) تعكس تلك العلاقة في البيئة المصرية في الفترة السابقة لتطبيق المعايير. كما يوضح الجدول رقم (٥) أهم المؤشرات الخاصة بنتائج ذلك التحليل عن الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية في مصر.

$$P_b = 38.591 + 5.667 X_{b1} - 0.296 X_{b2} - 0.315 X_{b3} + E_b \dots (1/1)$$

جدول رقم (٥) : نتائج نموذج الإحدار المتعدد عن الفترة السابقة

لتطبيق المعايير المحاسبية في مصر #

المتغيرات المستقلة	قيمة t	P-value للمتغيرات للمنموذج	R ² للمنموذج	F للمنموذج	P-value للمنموذج
الثابت	٥,٢٨٥	٠,٠٠٠	٠,٢٩٧	١٩,٢٧٧	٠,٠٠٠
صافي الربح للسهم	٥,٤٣٨	٠,٠٠٠			
القيمة الدفترية للسهم	* ١,٠٤٨ -	٠,٢٨٠			
التدفقات النقدية للسهم	* ١,٠١٧ -	٠,٣١١			

قيم T المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى ٠,٠٥ أو أقل

وتوضح نتائج التحليل بالجدول رقم (٥) أنه رغم أن المعلومات المحاسبية مجتمعة محتواها الإعلامي أو مقدرتها التفسيرية خلال الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية في مصر كان منخفضا حيث لم تقس تلك المعلومات سوى ٢٩,٧% فقط من التغيرات الكلية في أسعار الأسهم لشركات العينة خلال تلك الفترة (كما توضحها R²)، إلا أن هذه القيمة لمعامل التحديد كانت معنوية كما يتضح من استخدام مقياس " F " للنموذج. وفي ذات الوقت نلاحظ أنه على مستوى كل متغير فإن درجات التأثير متفاوتة حيث أنه عند استخدام مقياس " T " لتلك المتغيرات نلاحظ أن معامل الإحدار لصافي الربح كان موجبا ومعنويا مما يعني جوهرية تأثير صافي ربحية السهم في التنبؤ بسعر السهم في تلك الفترة، في حين أن معاملات الإحدار الخاصة بكل من القيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية للسهم كانت سالبة وأيضا غير معنوية مما يعني إنخفاض تأثيرهما في تحديد والتنبؤ بأسعار الأسهم في تلك الفترة مقارنة بصافي ربح السهم. ويمكن القول في هذا الصدد أنه رغم أن معامل الارتباط بين سعر السهم والقيمة الدفترية للسهم كان معنويا كما يتضح من الجدول رقم (٣)، إلا أن وجود ارتباط قوى بين ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم كمتغيرين مستقلين أدى إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي الخطي السابق الإشارة إليها مما أدى إلى ظهور أحد المتغيرين غير معنوي في النموذج، ألا وهو القيمة الدفترية للسهم. وجدير بالذكر أن تلك الفترة والتي شهدت تقلبات كبيرة في أسعار معظم الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية في مصر لم تكن مرتبطة بقيمتها الدفترية ولا بالتدفقات النقدية الناتجة عن توزيعاتها من الأرباح، ولكنها كانت تقلبات ناتجة عن تأثير بداية سياسة الخصخصة على تفضيلات المستثمرين في تلك الفترة، حيث كانت شريحة كبيرة من المتعاملين خلال هذه الفترة من تلك الفئة المضاربة التي تبحث عن أرباح عند إعادة بيع تلك الأسهم بعد فترة وجيزة من خصخصة الشركة. كما أنه نتيجة منطقية لتحقيق أرباح واحتجاز جزء كبير منها، وهذا كان واقع الكثير من الشركات في تلك الفترة حيث كانت تعاني من مشاكل سيولة ومشاكل تعثر مالي تتطلب إعادة هيكلة وتقييم.

وبالنسبة لعلاقة المعلومات المستمدة من كل قائمة من القوائم المالية الثلاث بصورة مستقلة بأسعار الأسهم في تلك الفترة فقد أمكن الوصول إلى العلاقات الفرعية من واقع تحليل الإنحدار البسيط على النحو التالي:

أولاً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة (أى بصافي الدخل للسهم)

$$P_b = 35.882 + 4.712 X_{1ISb} + E_{ISb} \dots \dots \dots (2/1)$$

ثانياً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة المركز المالي بصورة مستقلة (أى بالقيمة الدفترية للسهم)

$$P_b = 43.617 + 0.883 X_{2FPb} + E_{FPb} \dots \dots \dots (3/1)$$

ثالثاً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة (أى بالتدفقات النقدية للسهم)

$$P_b = 67.767 - 0.00256 X_{3CFb} + E_{CFb} \dots \dots \dots (4/1)$$

ويوضح الجدول رقم (٦) أهم المؤشرات الخاصة بنتائج التحليل الإحصائي على مستوى المعلومات المستمدة من كل قائمة بصورة مستقلة، وذلك عن الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية في مصر.

جدول رقم (٦) : نتائج نماذج الإنحدار البسيط للمعلومات المستمدة من كل قائمة بصورة مستقلة عن الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية في مصر #

المتغير المستقل	قيمة t	P-value للمتغيرات للمنموذج	R ² للمنموذج	F للمنموذج	P-value للمنموذج
صافي الربح للسهم	٧,٤٧٧	٠,٠٠٠	٠,٢٨٧	٥٥,٩١١	٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم	٤,٨٥٥	٠,٠٠٠	٠,١٤٥	٢٣,٥٧٢	٠,٠٠٠
التدفقات النقدية للسهم	- ٠,٠٧١ *	٠,٩٤٤	٠,٠٠٠	* ٠,٠٠٥	٠,٩٤٤

قيم F، T المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أو أقل

ورغم تأكيد تلك النتائج على ضعف المقدرة التفسيرية لتلك المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية المصرية في الفترة السابقة لتطبيق المعايير، إلا أنه من الملاحظ أن صافي ربح السهم كان يمثل أهم تلك المتغيرات في التنبؤ بسلوك سعر السهم في تلك الفترة يليه القيمة الدفترية للسهم. وتتمشى تلك النتائج مع نتائج الكثير من الدراسات السابقة في أن ربحية السهم تلعب الدور الرئيسي في تفسير تحركات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية يليها في الأهمية القيمة الدفترية للسهم (Lev 1989 - Ohlson 1995 - Barth et al., 1998)، ولم تثبت هذه النتائج أى علاقة معنوية للتدفقات النقدية مع سعر السهم. ومن الملاحظ من نتائج التحليل أن القيمة الدفترية للسهم كان معامل إنحدارها غير معنوى في النموذج الكلى، في حين أنه كان معنوياً في النموذج الفردي المستقل. ويمكن تبرير ذلك بما سبق أن أوضحه تحليل الارتباط أن هناك علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين صافي الربح للسهم والقيمة الدفترية للسهم، مما ترتب عليه وجود مشكلة الارتباط الذاتى الخطى السابق الإشارة إليها، والتي قد يتسبب عنها احتمال عدم معنوية معامل إنحدار إحداهما عند إجراء تحليل الإحدار المتعدد لتلك المتغيرات في علاقتها مع سعر السهم، وهو في تلك الحالة القيمة الدفترية للسهم.

وبالنسبة للفترة السابقة لتطبيق المعايير في البيئة السعودية فقد تم الوصول إلى قيم معاملات تلك المعادلة من واقع البيانات الفعلية، وتعكسها المعادلة (٢/١). كما يوضح الجدول رقم (٧) أهم المؤشرات الإحصائية الخاصة بنتائج ذلك التحليل عن الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية في السعودية.

$$P_b = 79.156 + 8.063 X_{b1} + 0.52 X_{b2} + 1.432 X_{b3} + E_b \dots (1/2)$$

جدول رقم (٧) : نتائج نموذج الإحدار المتعدد عن الفترة السابقة لتطبيق

لمعايير المحاسبية في السعودية #

P-value للمنوعج	F للمنوعج	R ² للمنوعج	P-value لمنوعات للمنوعج	قيمة t	المتغيرات المستقلة
٠,٠٠٠	٢١,٩٤٠	٠,٢٦٩	٠,٠٠١	٢,٢٩٢	الثابت
			٠,٠٠٠	٦,٥٢٨	صافي ربح للسهم
			٠,١٩٠	*١,٣١٦	القيمة الدفترية للسهم
			٠,١٢٣	*١,٥١٠	التدفقات النقدية للسهم

قيم T المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أو أقل

ولقد أوضحت نتائج التحليل من واقع هذا الجدول أن المحتوى الإعلامى أو المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية قبل تطبيق المعايير المحاسبية في السعودية كان

منخفضا، حيث فسرت المعلومات المحاسبية حوالي ٣٦,٩% من التغيرات الكلية في أسعار الأسهم لشركات العينة في هذه الفترة، كما تؤكد النتائج على معنوية معامل التحديد لتلك المتغيرات مجتمعة عند استخدام مقياس " F . وفي ذات الوقت فهناك تفاوت في درجات التأثير لكل متغير، حيث أنه عند استخدام مقياس "T" لكل متغير نلاحظ أن قيمة "T" لصافي ربح السهم كانت موجبة ومرتفعة معنويا مما يعنى جوهرية تأثيرها فى التنبؤ بسعر السهم فى تلك الفترة، كما نلاحظ نلاحظ أن قيمة " T " للقيمة الدفترية للسهم موجبة ولكنها منخفضة معنويا مما يعنى عدم تأثيرها فى التنبؤ بسعر السهم فى تلك الفترة، وهذا يعكس الأوضاع التى حدثت فى تلك الفترة من تقلبات كبيرة فى أسعار غالبية أسهم الشركات السعودية المتداولة بسوق الأوراق المالية السعودى دون أن يصاحب ذلك تقلب مماثل فى القيمة الدفترية لتلك الأسهم. كما أن قيمة " T " للتدفقات النقدية للسهم كانت موجبة ولكنها غير معنوية حيث كانت معظم الشركات فى تلك الفترة تحتجز جزء كبير من الأرباح مما ترتب عليه انخفاض تأثير التوزيعات النقدية للسهم فى تحديد والتنبؤ بأسعار الأسهم فى تلك الفترة. ويمكن تفسير سلوك تلك المتغيرات فى هذه الفترة فى ضوء الظروف الاقتصادية المترتبة على حرب الخليج التى شهدتها المنطقة والتى كان لها تأثيراتها على سلوك المستثمرين فى دول الخليج بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة حيث ظهر إتجاه لحفظ الأموال فى إستثمارات تحقق أرباحا، وأيضا فى قيمة الإستثمارات ذاتها بغض النظر عن تدفقاتها النقدية الحاضرة حيث لم يكن هناك حركة نشاط فى الأسواق فى تلك الفترة. ولقد ترتب على ذلك أن شهدت السوق تقلبات كبيرة فى أسعار معظم الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية فى السعودية لم تكن مرتبطة بالتدفقات النقدية الناتجة عنها ولكنها كانت تقلبات ناتجة عن تأثير تكاليف المستثمرين على المحافظة على مدخراتهم لحين إنتهاء تلك الظروف.

وبالنسبة لعلاقة المعلومات المحاسبية المستمدة من كل قائمة من القوائم المالية الثلاث منفردة مع أسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية فى تلك الفترة فقد أمكن الوصول إلى العلاقات الفرعية التالية من واقع إجراء تحليل الإنحدار البسيط:

أولا: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة (أى بصافى الدخل للسهم)

$$P_b = 106.658 + 8.581 X_{1ISb} + E_{ISb} \dots\dots\dots (2/2)$$

ثانيا: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة المركز المالى بصورة مستقلة (أى بالقيمة الدفترية للسهم)

$$P_b = 6.728 + 2.170 X_{2FPb} + E_{FPb} \dots\dots\dots (3/2)$$

ثالثاً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة (أى بالتدفقات النقدية للسهم)

$$P_b = 140.634 + 1.762 X_{3CFb} + E_{CFb} \dots\dots\dots (4/2)$$

ويوضح الجدول رقم (٨) أهم المؤشرات الخاصة بنتائج ذلك التحليل عن الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية في مصر.

جدول رقم (٨) : نتائج نماذج الإحدار البسيط للمعلومات المستمدة من كل قائمة بصورة مستقلة عن الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية في السعودية #

المتغير المستقل	قيمة t	P-value لمتغيرات النموذج	R ² للمنموذج	F للمنموذج	P-value للمنموذج
صافي لربح للسهم	٩,٥٢٦	٠,٠٠٠	٠,٣٥٣	٩٠,٧٤٨	٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم	٦,٥٣٢	٠,٠٠٠	٠,٢٠٤	٤٢,٦٧٠	٠,٠٠٠
التدفقات النقدية للسهم	*١,٦٠٠	٠,١١٢	٠,٠١٥	*١,٦٥٠	٠,١١٢

قيم F, T المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أو أقل

وتوضح تلك النتائج ضعف المقدرة التفسيرية لتلك المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية السعودية في الفترة السابقة لتطبيق المعايير إلا أن صافي ربح السهم كان يمثل أهم تلك المتغيرات في التنبؤ بسلوك سعر السهم في تلك الفترة يليه القيمة الدفترية للسهم، في حين لم تثبت أى علاقة معنوية للتدفقات النقدية مع سعر السهم.

ولإختبار الفرضين الأول والثانى الخاصين بإختلاف المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية كتعبير عن جودة المعايير المحاسبية بين الفترتين ما قبل وما بعد إصدار المعايير المحاسبية فى البيئتين المصرية والسعودية، فإنه تم عمل نموذج إحدار متعدد يعكس العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم فى الفترة ما بعد إصدار المعايير المحاسبية كما تم صياغتها فى المعادلة رقم (٢)، وذلك تمهيدا لإجراء مقارنة مع نتائج التحليل عن الفترة السابقة لإصدار تلك المعايير. وبعد الوصول إلى قيم ثوابت تلك المعادلة من واقع البيانات الفعلية، تمت صياغة تلك العلاقة بالنسبة للبيئة المصرية فى شكل المعادلة (١/٢). كما يوضح الجدول رقم (٩) نتائج ومؤشرات التحليل الإحصائى لتلك العلاقة عن الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية فى مصر.

$$P_b = 5.725 + 5.487 X_{b1} + 0.905 X_{b2} - 1.401 X_{b3} + E_b \dots (1/2)$$

جدول رقم (٩) : نتائج نموذج الإحدار المتعدد عن الفترة اللاحقة

لتطبيق المعايير المحاسبية في مصر #

المتغيرات المستقلة	قيمة t	P-value للمتغيرات النموذج	R ² للمنموذج	F للمنموذج	P-value للمنموذج
الثابت	١,٠٢٥	٠,٣٠٧	٠,٥٣٩	٥٣,٤٢٩	٠,٠٠٠
صافي الربح للسهم	٩,٠٥٧	٠,٠٠٠			
القيمة الدفترية للسهم	٤,٠٤٨	٠,٠٠٠			
التدفقات النقدية للسهم	-٠,٥١٣*	٠,٣٤٨			

قيم T المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أو أقل

وتدل نتائج التحليل من واقع الجدول رقم (٩) أن المحتوى الإعلامي أو المقدر التفسيرية للمعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعايير المحاسبية في مصر كان مرتفعاً إذا ما قورن بنفس المحتوى قبل تطبيق المعايير، حيث فسرت المعلومات المحاسبية حوالي ٥٣,٩% من التغيرات الكلية في أسعار الأسهم لشركات العينة مقارنة بالنسبة السابقة ٢٩,٧%، وأن علاقة هذه المتغيرات المحاسبية الثلاثة مجتمعة كانت معنوية باستخدام اختبار (F). وعلى الرغم من ذلك نلاحظ تفاوتاً في درجات التأثير بين تلك المتغيرات، حيث أنه عند استخدام مقياس "T" لكل متغير نلاحظ أن معامل الإحدار لكل من صافي الربح للسهم والقيمة الدفترية للسهم كان موجبا ومعنوياً مما يعنى جوهرية تأثيرهما في التنبؤ بسعر السهم في تلك الفترة، في حين أن معامل الإحدار الخاص بالتدفقات النقدية للسهم كان سالبا وغير معنوي مما يعنى عدم وجود تأثير معنوي للتدفقات النقدية في تحديد والتنبؤ بأسعار الأسهم في تلك الفترة. ويمكن القول أن الباحث لدى المستثمرين وسلوكياتهم لم يطرأ عليه تغير ملحوظ خلال تلك الفترة حيث مازالت تأثيرات برامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، مما يدفعنا بإمكانية الزعم بإرجاع التطور في علاقة المعلومات المحاسبية بأسعار الأسهم لبدء تطبيق المعايير المحاسبية في مصر مما أضفى قدراً أعلى من الثقة في المعلومات المحاسبية. وتؤكد نتائج التحليل على مستوى المعلومات المستمدة من كل قائمة من القوائم المالية الثلاث بصورة منفردة على تلك النتائج، حيث أمكن الوصول إلى العلاقات الفرعية التالية من واقع إجراء تحليل الإحدار البسيط :

أولاً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة (أي بصافي الدخل للسهم)

$$P_a = 19.027 + 5.958 X ISa + E ISa \dots\dots\dots (6/1)$$

ثانياً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة المركز المالى بصورة مستقلة (أى بالقيمة الدفترية للسهم)

$$P_a = 22.854 + 1.364 X_{2FPb} + E_{FPb} \dots\dots\dots (7/1)$$

ثالثاً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة (أى بالتدفقات النقدية للسهم)

$$P_a = 53.219 - 0.404 X_{3CFA} + E_{CFA} \dots\dots\dots (8/1)$$

ويوضح الجدول رقم (١٠) أهم المؤشرات الخاصة بنتائج التحليل الإحصائى على مستوى المعلومات المستمدة من كل قائمة بصورة مستقلة عن الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية فى مصر.

جدول رقم (١٠) : نتائج نماذج الإبحار البسيط للمعلومات المستمدة من كل قائمة بصورة مستقلة عن الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية فى مصر #

المتغير المستقل	قيمة t	P-value لمتغيرات النموذج	R ² للمنموذج	F للمنموذج	P-value للمنموذج
صافى الربح للسهم	٩,٩٩٢	٠,٠٠٠	٠,٤١٨	٩٩,٨٤٨	٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم	٥,٥٢١	٠,٠٠٠	٠,١٨٠	٣٠,٤٧٩	٠,٠٠٠
التدفقات النقدية للسهم	-١,١٨٨*	٠,٢٣٧	٠,٠١٠	*١,٤١١	٠,٢٣٧

قيم F, T المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أو اقل

وتوضح تلك النتائج إرتفاع المقدرة التفسيرية لصافى ربح السهم والقيمة الدفترية للسهم فى التنبؤ بأسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية المصرية فى الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير، فى حين مازالت التدفقات النقدية للسهم قيمتها التفسيرية سلبية وغير معنوية فى التنبؤ بسلوك أسعار الأسهم فى تلك الفترة.

أما بالنسبة للبيئة السعودية فقد تم الوصول إلى قيم ثوابت المعادلة الخاصة بعلاقة المعلومات المحاسبية مجتمعة مع أسعار الأسهم فى السوق من واقع البيانات الفعلية فكانت كما هو موضح فى المعادلة (٢/٢)، كما يوضح الجدول رقم (١١) أهم المؤشرات الخاصة بنتائج التحليل الإحصائى لهذه العلاقة عن الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية فى السعودية.

$$P_b = 33.638 + 9.440 X_{b1} + 0.270 X_{b2} + 0.547 X_{b3} + E_b \dots (2/2)$$

جدول رقم (١١) : نتائج نموذج الإنحدار المتعدد عن الفترة اللاحقة لتطبيق

المعايير المحاسبية في السعودية #

P-value للمنموذج	F للمنموذج	R ² للمنموذج	P-value لمتغيرات المنموذج	قيمة t	المتغيرات المستقلة
٠,٠٠٠	١٥٢,٠٦٢	٠,٧٣٦	٠,٠٠٧	٢,٧٥١	الثابت
			٠,٠٠٠	١٥,٣٥٦	صافي الربح للسهم
			٠,١٨١	* ١,٣٤٤	القيمة الدفترية للسهم
			٠,٠٩٦	* ١,٦٧٤	التدفقات النقدية للسهم

قيم T المميزة بعلامة * غير معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ أو أقل

وتشير نتائج التحليل في الجدول (١١) إلى أن المحتوى الإعلامي أو المقدره التفسيرية للمعلومات المحاسبية مجتمعة بعد تطبيق المعايير المحاسبية في السعودية كان مرتفعاً حيث فسرت المعلومات المحاسبية حوالي ٧٣,٦% مقارنة بالقيمة الخاصة بالفترة السابقة للتطبيق والتي كانت ٣٦,٩% من التغيرات الكلية في أسعار الأسهم لشركات العينة، وأن علاقة تلك المتغيرات المحاسبية الثلاثة مجتمعة كانت معنوية عند مستوى معنوية $\alpha = ٠,٠٥$. ومع ذلك نلاحظ في نفس الوقت إختلاف درجات التأثير الخاصة بكل متغير، حيث أنه عند استخدام مقياس "T" لتلك المتغيرات نجد أن معامل الإنحدار الخاص بربحية السهم كان موجبا ومعنوياً، مما يعنى جوهرية تأثيره في التنبؤ بسعر السهم في تلك الفترة في حين أن معاملات الإنحدار الخاصة بكل من القيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية للسهم كانت موجبة ولكنها غير معنوية مما يعنى عدم جوهرية تأثيرهما في التنبؤ بسعر السهم في تلك الفترة.

أما على مستوى علاقة المعلومات الناتجة من كل قائمة من القوائم المالية الثلاث بصورة مستقلة مع أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية فقد أمكن الوصول إلى العلاقات الفرعية التالية من واقع إجراء تحليل الإنحدار البسيط :

أولاً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة الدخل بصورة مستقلة (أى بصافي الدخل للسهم)

$$P_a = 51.987 + 10.080 X_{IISA} + E_{ISA} \dots\dots\dots (6/2)$$

ثانياً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة المركز المالي بصورة مستقلة (أى بالقيمة الدفترية للسهم)

$$P_a = -54.221 + 2.228 X_{2FPA} + E_{FPA} \dots\dots\dots (7/2)$$

ثالثاً: علاقة سعر السهم بالمعلومات المحاسبية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية بصورة مستقلة (أى بالتدفقات النقدية للسهم)

$$P_a = 86.565 + 1.540 X_{3CFa} + E_{CFa} \dots\dots\dots (8/2)$$

ويوضح الجدول رقم (١٢) أهم المؤشرات الخاصة بالتحليل الإحصائي لتلك العلاقة على مستوى المعلومات المستمدة من كل قائمة بصورة مستقلة عن الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية في السعودية.

جدول رقم (١٢) : نتائج نماذج الإحدار البسيط للمعلومات المستمدة من كل قائمة بصورة مستقلة عن الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية في السعودية

المتغير المستقل	قيمة t	P-value لمتغيرات النموذج	R ² لنموذج	F لنموذج	P-value لنموذج
صافي الربح للسهم	٢٠,٩٤٨	١,٠٠٠	٠,٧٢٦	٤٣٨,٨٢٠	٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم	٩,٥٥٦	١,٠٠٠	٠,٣٥٥	٩١,٣٢٤	٠,٠٠٠
التدفقات النقدية للسهم	٢,٤٣٩	١,٠١٦	٠,٠٣٥	٥,٩٤٨	٠,٠١٦

وتشير نتائج هذا الجدول إلى ارتفاع المقدرة التفسيرية لكل معلومة من المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية الثلاث بصورة مستقلة في سوق الأوراق المالية السعودية في الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير. وقد سبق أن أوضح تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين صافي الربح للسهم والقيمة الدفترية للسهم، مما ترتب عليه ظهور مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، والتي تسببت في عدم معنوية معامل إحدار إحداها عند إجراء تحليل الإحدار المتعدد لتلك المتغيرات في علاقتها بسعر السهم، وهو في تلك الحالة القيمة الدفترية للسهم. كما أن هناك علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين التدفقات النقدية للسهم والقيمة الدفترية للسهم، مما تسببت في وجود نفس المشكلة الإحصائية والتي ترتب عليها عدم معنوية معامل إحدار التدفقات النقدية للسهم عند إجراء تحليل الإحدار المتعدد لتلك المتغيرات بصورة مجتمعة في علاقتها بسعر السهم.

وفيما يتعلق بمقارنة وتحليل المقدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات المحاسبية في تفسير حركة أسعار الأسهم في كل من مصر والسعودية على مستوى القوائم المالية مجتمعة وعلى مستوى كل قائمة من القوائم المالية الثلاث بصورة مستقلة قبل وبعد تطبيق المعايير المحاسبية، كانت تلك النتائج المقارنة كما يعرضها الجدول (١٣).

جدول رقم (١٣) : الدور التقييمي للقوائم المالية في كل من مصر والسعودية

السعودية	مصر	الدور التقييمي
		على مستوى القوائم مجتمعة (IR ²)
% ٣٦,٩	% ٢٩,٧	السابقة
% ٧٣,٦	% ٥٣,٩	اللاحقة
% ٣٦,٧	% ٢٤,٢	الإضافية
% ٩٩,٥	% ٨١,٥	نسبة الإضافة
		على مستوى قائمة الدخل (IR ² IS)
% ٣٥,٣	% ٢٨,٧	السابقة
% ٧٢,٦	% ٤١,٨	اللاحقة
% ٣٧,٣	% ١٣,١	الإضافية
% ١٠٥,٧	% ٤٥,٦	نسبة الإضافة
		على مستوى قائمة المركز المالي (IR ² FP)
% ٢٠,٤	% ١٤,٥	السابقة
% ٣٥,٥	% ١٨,٠	اللاحقة
% ١٥,١	% ٣,٥	الإضافية
% ٧٤,٠	% ٢٤,١	نسبة الإضافة
		على مستوى قائمة التدفق النقدي (IR ² CF)
% ١,٥	صفر %	السابقة
% ٣,٥	% ١٠,٠	اللاحقة
% ٢,٠	% ١٠,٠	الإضافية
% ١٣٣,٣	لا ينطبق	نسبة الإضافة

وتشير النتائج التي يوضحها هذا الجدول -والخاصة بالبيئة المصرية - أن المقدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات المحاسبية مجتمعة تبلغ ٢٤,٢% بنسبة زيادة قدرها ٨١,٥%، مما يشير إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية قد أضاف إلى المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية بصفة عامة، وبما يعنى نفعية وبالتالي جودة تلك المعايير. وعلى مستوى تأثير المعايير على المعلومات المحاسبية المستمدة من كل قائمة بصورة مستقلة فإننا نلاحظ أن المقدرة التفسيرية الإضافية لقائمة الدخل ممثلة فى صافى ربحية السهم ١٣,١% بنسبة زيادة مقدارها ٤٥,٦% مما يعنى أن المعايير المحاسبية كان لها تأثيرا إيجابيا على قائمة الدخل وبما يعد مؤشرا لجودة المعايير المحاسبية فى هذا الصدد. كما توضح النتائج أن المقدرة التفسيرية الإضافية لقائمة المركز المالي ممثلة فى القيمة الدفترية للسهم ٣,٥% بنسبة زيادة مقدارها ٢٤,١% مما يعنى أن تلك المعايير كان لها

تأثيرا إيجابيا على قائمة المركز وبما يعد مؤشرا لجودة المعايير المحاسبية في هذا الصدد. وتدل النتائج أيضا على أن المقدرة التفسيرية الإضافية لقائمة التدفق النقدي ممثلة في التدفقات النقدية للسهم ١٠% ، مقارنة بقيمتها قبل تطبيق المعايير والتي كانت صفر % ، مما يعنى أن تلك المعايير كان لها تأثيرا إيجابيا على قائمة التدفقات النقدية وبما يعد مؤشرا لجودة المعايير المحاسبية في هذا الصدد.

وبالنسبة للبيئة السعودية توضح النتائج أن المقدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات المحاسبية مجتمعة تبلغ ٣٦,٧% بنسبة زيادة قدرها ٩٩,٥% ، وهذا يشير إلى أن المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية بصفة عامة قد ارتفع نتيجة لتطبيق المعايير المحاسبية. أما على المستوى التفصيلى لكل قائمة فإننا نلاحظ أن المقدرة التفسيرية الإضافية لقائمة الدخل ممثلة في صافى ربحية السهم ٣٧,٣% بنسبة زيادة مقدارها ١٠٥,٧% مما يعنى أن تلك المعايير كان لها تأثيرا إيجابيا على قائمة الدخل وبما يعد مؤشرا لجودة المعايير المحاسبية في هذا الصدد. كما توضح النتائج أن المقدرة التفسيرية الإضافية لقائمة المركز المالى ممثلة في القيمة الدفترية للسهم ١٥,١% بنسبة زيادة مقدارها ٧٤% مما يعنى أن تلك المعايير كان لها تأثيرا إيجابيا على قائمة المركز وبما يعد مؤشرا لجودة المعايير المحاسبية في هذا الصدد. وتوضح النتائج أيضا أن المقدرة التفسيرية الإضافية لقائمة التدفق النقدي ممثلة في التدفقات النقدية للسهم ٢% بنسبة زيادة مقدارها ١٣٣,٣% مما يعنى أن المعايير المحاسبية كان لها تأثيرا إيجابيا على قائمة التدفقات النقدية وبما يعد مؤشرا لجودة المعايير المحاسبية في هذا الصدد.

هذا وتشير تلك النتائج إلى أن القيمة الإضافية للمحتوى الإعلامى أو المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية والمترتبة على إصدار المعايير المحاسبية في السعودية أعلى من مثيلتها في البيئة المصرية سواء كان ذلك على مستوى القوائم المالية مجتمعة، أو على مستوى كل قائمة بصورة مستقلة. ويشير ذلك بصفة مبدئية إلى ارتفاع في نفعية وبالتالي جودة المعايير المحاسبية في السعودية عن مصر، وذلك من وجهة نظر دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية. ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل عديدة من بينها منهجية إصدار تلك المعايير. وسوف يتم إجراء تحليل مستقل لإختبار جوهرية تلك النتائج في جزء تالى مستقل عند إختبار الفرض الثالث من فروض الدراسة.

ولإختبار جوهرية الإختلاف فى المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بين الفترتين قبل وبعد تطبيق المعايير المحاسبية فى كل بيئة بصورة مستقلة فإنه تم الإعتماد على تحليل إحصائى للتباين يسمى إختبار (Chow Test) فى هذا الصدد، وهذا التحليل خاص بالتعرف على مدى إستقرار دالة ما عبر الزمن. ويعكس الجدول رقم (١٤) نتائج هذا التحليل بالنسبة للبيئة المصرية، فى حين يعرضها الجدول رقم (١٥) بالنسبة للبيئة السعودية.

جدول رقم (١٤) : تحليل التباين للدور التقييمي للمعايير المحاسبية في مصر

F للمنموذج	متوسط التغيرات العشوائية	درجات الحرية	مجموع التغيرات العشوائية	الفترة
٩٢,٨٢		١٣٨	٤٧٥٧,٧٩	قبل التطبيق
		١٣٨	٢٨٢,٧٨	بعد التطبيق
	١٨,٠٨	٢٧٩	٥٠٤٠,٥٧	مجموع الفترات المستقلة
		٢٧٩	٥,١١٧	الفترة كوحدة واحدة
	١٦٧٨,٤٨	٣	٥٠٣٥,٤٢٥	الفرق بين التقديرين

جدول رقم (١٥) : تحليل التباين للدور التقييمي للمعايير المحاسبية في السعودية

F للمنموذج	متوسط التغيرات العشوائية	درجات الحرية	مجموع التغيرات العشوائية	الفترة
٤٦,٢٨		١٦٣	٥٨١,١٤٨	قبل التطبيق
		١٦٣	٥٠٧,٦٧٠	بعد التطبيق
	٣,٢٦٨	٣٣٣	١٠٨٨,٨١٨	مجموع الفترات المستقلة
		٣٣٣	٦٣٥,٠٨٤	الفترتين كوحدة واحدة
	١٥١,٢٤	٣	٤٥٣,٧٣٤	الفرق بين التقديرين

وتوضح نتائج التحليل بالجدول رقم (١٤) أن قيمة (F) وقدرها ٩٢,٨٢ أكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى $\alpha = ٠,٠٥$. ومن إستعراض تلك النتائج فإنه يمكن القول بقبول الفرض الأول بوجود إختلاف جوهري في المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية بين الفترتين ما قبل وما بعد تطبيق المعايير المحاسبية فى البيئة المصرية وبما يمكن أن يعد مؤشرا حول نفعية وبالتالي جودة المعايير المحاسبية المصرية. كما توضح نتائج التحليل الخاصة بالبيئة السعودية والتي يعكسها الجدول رقم (١٥) أن قيمة (F) وقدرها ٤٦,٢٨ أكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى $٠,٠٥$. وهذا يعنى إمكانية القول بقبول الفرض الثانى بوجود إختلاف جوهري فى المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية بين الفترتين ما قبل وما بعد تطبيق المعايير المحاسبية فى البيئة السعودية وبما يمكن أن يعد مؤشرا حول نفعية وبالتالي جودة المعايير المحاسبية السعودية.

ولإختبار الفرض الثالث الخاص بتأثير إختلاف منهجية وضع المعايير المحاسبية بين البيئتين المصرية والسعودية على المحتوى الإعلاني للمعلومات المحاسبية كتعبير عن جودة تلك المعايير من حيث التأثير على سوق الأوراق المالية، فقد تم عمل تحليل تباين لمعنوية الإختلاف في المقدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات المحاسبية في سوق المال في البيئتين خلال الفترتين قبل وبعد إصدار المعايير، ويوضح الجدول رقم (١٦) نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (١٦) : تحليل التباين لتأثير إختلاف منهجية الإصدار على جودة

المعايير المحاسبية بين مصر والسعودية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F للنموذج	P-value للنموذج
الإحدار	٩٨٧٤٣,٢٠٧	١	٩٨٧٤٣,٢٠٧	٣١,٣٧١	٠,٠٠٠
التغير العشوائي	١٩٣٨٩٤١	٦١٦	٣١٤٧,٦٣١		
المجموع	٢٠٣٧٦٨٤	٦١٧			

وتوضح نتائج التحليل بهذا الجدول أن قيمة (F) وقدرها ٣١,٣٧١ أكبر من قيمة (F) الجدولية. ويعنى ذلك إمكانية القول بقبول الفرض الثالث بوجود فروق ذات دلالة معنوية في جودة المعايير المحاسبية نتيجة لإختلاف منهجية إصدار تلك المعايير بين البيئتين المصرية والسعودية. وبمقارنة النتائج الواردة في الجدولين رقم (١٣) ، (١٤) مع هذه النتيجة يتضح أن منهج وفلسنة إعداد المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية تعد أفضل في تفعيل دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، حيث أن المقدرة التفسيرية الإضافية التي أضافتها تلك المعايير للمعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية السعودية أكبر من تلك الخاصة بالبيئة المصرية.

المبحث السادس: خلاصة البحث والنتائج والتوصيات

١-٦ خلاصة البحث

شهد الفكر المحاسبى فى الآونة الأخيرة إهتماماً متزايداً بدراسة جودة المعايير المحاسبية باعتبارها أداة رئيسية يتوقف عليها نجاح أسواق المال. فالمعايير المحاسبية ذات الجودة العالية توفر معلومات نافعة ومفيدة للأطراف المستفيدة فى سوق المال لإتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بالإستثمار والإقراض. وفى الآونة الأخيرة ومع الإتجاهات السريعة نحو العولمة بدأت الكثير من الدول فى تنظيم أسواق المال فيها حتى تحظى بمكانة متقدمة فى سوق رأس المال العالمى عن طريق إصدار معايير محاسبية متبعة مناهج مختلفة فى إصدارها تتراوح بين إصدار معايير محلية أو الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية أو الإسترشاد بمعايير المحاسبة المطبقة فى الدول الرائدة والمتقدمة فى المجالات المحاسبية. ولا شك أن إختلاف منهجيات إصدار تلك المعايير قد تؤثر فى مدى جودتها وبالتالي فاعليتها فى سوق رأس المال.

من هنا ظهرت العديد من الدراسات التى حاولت تقديم مقترحات لتقييم جودة المعايير المحاسبية كل منها يأخذ بوجهة نظر معينة مثال المدخل الذى يركز على وجهة نظر واضعى المعايير المحاسبية والذى يحدد خصائص عيارية يجب توافرها فى أى معيار حتى يمكن الحكم بجودته. وهناك المدخل الذى يركز على وجهة نظر معدى ومراجعى القوائم المالية باعتبارهم الفئة الرئيسية التى سوف تستخدم تلك المعايير فى إعداد التقارير المالية من أجل توفير البيانات التى تفيد الأطراف ذات العلاقة فى إتخاذ قراراتها الإستثمارية المختلفة. كما أن هناك المدخل الذى يركز على وجهة نظر مستخدمى التقارير المحاسبية والذى يركز على مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات حتى تكون نافعة ومفيدة لمتخذى القرارات باعتبار أن المعلومات المحاسبية هى نتاج تطبيق تلك المعايير المحاسبية. وأخيراً هناك المدخل الذى يركز على مدى نفعية المعايير فى تخصيص الموارد فى سوق المال.

ولقد تلخصت مشكلة البحث فى محاولة تقديم إجابات لتساولين هامين أولهما يتعلق بكيفية تقييم مدى جودة المعايير المحاسبية فى كل من مصر والسعودية باعتبارهما من الدول الرائدة فى المنطقة فى مجال إصدار المعايير المحاسبية فضلاً عن المكانة المتقدمة لسوق المال فيهما. ويتعلق ثانيهما بمدى تأثير إختلاف منهجية إصدار المعايير المحاسبية على جودتها، حيث أن مصر والسعودية تتبعان منهجين مختلفين فى إصدار المعايير.

وقد عرضت الدراسة بالتحليل لوجهات النظر والمداخل المختلفة لتقييم جودة المعايير المحاسبية بغرض تقييمها وإختيار أكثرها ملاءمة للتطبيق فى البلدين. وخلصت الدراسة من ذلك إلى تفضيل وجهة النظر أو المدخل الذى يقوم على دراسة رد فعل سوق المال تجاه المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير باعتباره أفضل هذه المداخل لتقييم السياسة العامة لوضع المعايير المحاسبية. وقد تم تطبيق المدخل المقترح على بيانات فعلية من البيئتين المصرية والسعودية من خلال نموذج إحداد متعدد متغيراته المستقلة

تمثلت في صافي الربح للسهم بإعتباره مؤشرا لأثر المعايير المحاسبية على قائمة الدخل، والقيمة الدفترية للسهم بإعتبارها مؤشرا لأثر المعايير المحاسبية على قائمة المركز المالي، وأخيرا التدفقات النقدية للسهم بإعتبارها مؤشرا لتأثير المعايير المحاسبية على قائمة التدفقات النقدية. ولقد تم تطبيق النموذج المقترح لفترة ست سنوات ثلاث منها قبل تطبيق المعايير والثلاث الأخرى بعد تطبيقها.

٢-٦ نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي يمكن إيجازها في

الآتي:

١. أن هناك محتوى إعلامي إضافي للمعلومات المحاسبية بإعتبارها نتائج تطبيق المعايير المحاسبية، وقد ظهر ذلك من خلال زيادة المقدرة التفسيرية أو المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية خلال الفترة اللاحقة لتطبيق المعايير المحاسبية عن الفترة السابقة على تطبيقها.
٢. أن منهجية وضع المعايير المحاسبية تؤثر على مدى نفعية هذه المعايير، وبالتالي على جودتها، حيث أن مصر والسعودية تتبعان منهجين مختلفين في هذا الصدد. وقد أثبتت الدراسة إختلاف المقدرة التفسيرية الإضافية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير في كلا البلدين.
٣. أن تبنى السعودية لمعايير محلية تلائم طبيعة المجتمع السعودي قد ترتب عليها إرتفاع نفعية المعايير ومن ثم جودتها، وبالتالي تأثيرها على قرارات المتعاملين في سوق الأوراق المالية مقارنة بالبيئة المصرية حيث تبنت مصر المعايير الدولية.

٣-٦ توصيات البحث

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. تكرار نفس الدراسة بإتباع مدخل آخر غير المدخل المستخدم في هذا البحث، ويمكن في هذا الصدد استخدام مداخل تعتمد على منظور واضعي المعايير أو معدى ومراجعي القوائم المالية، أو مستخدمي التقارير المالية، أو مدخل شامل يجمع وجهات النظر السابقة مجتمعة.
٢. تكرار نفس الدراسة على قطاعات لها سمات خاصة مثل ذلك قطاع البنوك ومنشآت التأمين حيث يحكم عمل تلك القطاعات معايير محاسبية خاصة. ويمكن في هذا الصدد إتمام الدراسة بنفس المدخل المستخدم في هذا البحث أو أحد المداخل الأخرى الموضحة في النقطة السابقة.

٣. إختيار معيار معين من المعايير ذات الأهمية النسبية العالية من حيث تأثيره على بعض العناصر الهامة فى القوائم المالية، وتقييم جودته على أساس أن جودة معيار معين قد يشير إلى مدى جودة نظام وضع المعايير، حيث توجد سياسات عامة لوضع المعايير المحاسبية.

٤. إجراء دراسة خاصة بمدى تأثير إختلاف منهجية وضع وإصدار المعايير المحاسبية على جودتها ومدى فاعليتها فى سوق الأوراق المالية، خاصة فى ظل عدم إتفاق آراء الكتاب حول ما إذا كان من الأفضل تبنى معايير المحاسبة الدولية، أو تطبيق معايير مشتقة من الظروف والمتغيرات الإقليمية والمحلية.

مراجع البحث

أولاً: مراجع باللغة العربية

١. الكتاب السنوى لبورصة الأوراق المالية المصرية - الهيئة العامة لسوق المال المصرى - الفترات ما بين عام ١٩٩٦ و عام ٢٠٠٣.
٢. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - معايير المحاسبة السعودية - ٢٠٠٣.
٣. دليل المساهم - مؤسسة للزغبى والقبانى للإستشارات المالية - البنك السعودى الهولندى - الرياض - الفترات ما بين عام ١٩٩٦ و عام ٢٠٠٣.
٤. دليل كومبلس مصر لأسواق المال - فيعانى وشركاه - القاهرة - الفترات ما بين عام ١٩٩٦ و عام ٢٠٠٣.
٥. صلاح الدين عبد المنعم مبارك " دراسة إختبارية لمحتوى المعلومات فى قائمة مقترحة للتدفقات النقدية للشركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، العدد الثانى، المجلد الخامس، ١٩٩١ م.
٦. طارق عبد العال حماد " موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية"، الدار الجامعية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
٧. عراقى العراقى " محتوى المعلومات فى قائمة التدفقات النقدية"، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد الثانى، المجلد الثانى عشر، ١٩٩٠ م.
٨. محمد بدر الدين إبراهيم الأمين " دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين- دراسة إختبارية على الشركات السعودية"، البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد الثانى، المجلد الثالث، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٩. محمد بدر لدين إبراهيم الأمين " الدور الفعال للمعلومات المحاسبية فى سوق رأس المال- بالتطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية"، البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد الأول، المجلد الأول، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
١٠. محمد عبد الحميد طاحون " دور الأرباح والقيمة الدفترية للسهم فى تحديد أسعار الأسهم فى الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية"، البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد الثانى، المجلد الرابع، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١١. محمد عبد الحميد طاحون " أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين"، مجلة كلية التجارة للبحوث لعلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد لثانى، ٢٠٠١.
١٢. وابل بن على الوابل " إصدار المعايير المحاسبية: تقييم التجربة السعودية"، المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد السادس عشر، السنة الرابعة، رجب ١٤١٨ هـ، فبراير ١٩٧٧ م.
١٣. وزارة الإقتصاد - معايير المحاسبة المصرية - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة - ٢٠٠٢.

1. Ball, R., & P. Brown, " An empirical evaluation of accounting numbers", *Journal of Accounting Research*, Autumn, 1968, PP. 159- 178.
2. Barth, M., W. Beaver, & W. Landsman, " An Relative valuation roles of equity book value and net income as a function of financial health", *Journal of Accounting and Economics*, February 1998, PP. 1- 34.
3. Bowen, R. M., & D. Burgstahler, & L. A. Daley., "The incremental information content of accrual versus cash flow", *The Accounting Review*, Vol LXII, No 4, October 1987, PP. 723-725.
4. Knuston, P., & G. Napolitano, "Criteria employed by the AIMR financial accounting policy committee in evaluating financial accounting standards", *Accounting Horizons*, Vol 12, Iss 2, June 1998, PP 170-176.
5. Lev, B., & P. James, " On the usefulness of earnings: Lessons and directions from two decades of empirical research", *Journal of Accounting Research*, Vol 27, Supplement 1989, PP. 153-201.
6. Levitt, A., " The importance of high quality accounting standards", *Accounting Horizons*, Vol 12, Iss 1, March 1998, PP. 79-82.
7. Linsmeier, T., & R. H. R. Jennings, G. Jonas, K. Petroni, D. Shores, & J. Wahlen, "Criteria for assessing the quality of an accounting standard", *Accounting Horizons*, Vol 12, Iss 2, June 1998, PP. 161-162.
8. Ohlson, J., " Earning, Book value, and Dividends in security valuation", *Contemporary Accounting Research*, Spring 1995, PP. 661-687.
9. Reither, C. L., " What are the best and the worst accounting standards?", *Accounting Horizons*, Vol 12, Iss 3, September 1998, PP. 283-292.
10. Rogero, L. H., " Characteristics of high quality accounting standards", *Accounting Horizons*, Vol 12, Iss 2, June 1998, PP. 177-183.
11. Smith, J. T., " Responding to FASB standard setting proposals", *Accounting Horizons*, Vol 12, Iss 2, June 1998, PP. 163-169.
12. Watts, R., & J. Zimmerman, " *Positive Accounting Theory*", Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice- Hall, Inc, 1986.
13. Wulff, J. K., & S. K. Grafer, "Characteristics of high quality accounting standards: Perspective of the corporate preparer", *Accounting Horizons*, Vol 12, Iss 2, June 1998, PP. 188-191.